المركز الإستشاري
للدراسات والتوثيق

المواكبة المستمرّة

نشرة شهرية تجمع ملخصات نصوص أجنبية هامة

العدد الحادي عشر: كانون الثاني 2022

إعداد:
مديرية الدراسات الإستراتيجية

المحتويات

- المفهوم الصيني للديمقراطية 2
- احتمالات الغزو الروسي لأوكرانيا.. المسارات وخيارات الغرب 7
- الاتجاهات الجيوسياسية ومستقبل الحروب من زاوية أميركية 17
- تقدير روسي لتهديدات العام 2022 29
- تعليقات الصحافة الروسية على زيارة السيد رئيسي 35
- تعريف "عقيدة بايدن" 38

المفهوم الصيني للديمقراطية

الموضوع

أصدر مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية ورقة بعنوان "الديمقراطية التي تعمل" في شهر كانون الأول 2021 ردًا على قمة الديمقراطيات التي عقدتها الولايات المتحدة حينها[1].

الملخص

نموذج جديد للديمقراطية

الديمقراطية شكل سياسي يتشكّل على مدى آلاف السنين، وقد أدت دورًا هامًا في التنمية البشرية. منذ بداية القرن العشرين، لم تحرز الديمقراطية سوى تقدم ضئيل في بعض البلدان، ووجدت بلدان أخرى نفسها في حالة من الاضطراب بل انقسمت. إن عالم اليوم يواجه تحدّيات الديمقراطية المفرطة، والديمقراطية المنفَّذة بسرعة كبيرة والعجز الديمقراطي وتلاشي الديمقراطية. ماذا حدث للديمقراطية؟ هل ما زالت حاضرة؟ والإجابات على هذه الأسئلة ستؤثّر على السلام والتنمية العالميين ومستقبل جميع الحضارات. ولا يوجد شيء خاطئ في الديمقراطية في حد ذاتها. ولم تواجه بعض البلدان نكسات وأزمات في سعيها إلى الديمقراطية إلا لأنّ نهجها كان خاطئًا.

وفي مجال تعزيز الديمقراطية، مرّت الصين بعملية صعبة من الاختيار والتجريب والممارسة والتنمية. لقد أنشأت الصين وطوّرت "ديمقراطية الشعب" بكامل عملياتها تمشيًا مع ظروفها الوطنية. وهذا شكل من أشكال الديمقراطية، له سمات مميزة تُعنى بها الصين، ما يعكس في الوقت نفسه رغبة البشر حول العالم في الديمقراطية، وقد غذّت تنمية البلد ودفعت بتنشيط الأمة، وأسهمت بنموذج جديد في التشكيلة السياسية الدولية.

[1] Xinhua, “Full Text: China: Democracy That Works”, China's State Council Information Office, December 4, 2021 http://www.news.cn/english/2021-12/04/c_1310351231.htm

1. استكشاف مسارات جديدة للديمقراطية

من الصعب أن يقوم بلد على طريق التحديث بتعزيز الديمقراطية مع ضمان الاستقرار السياسي والتقدّم الاجتماعي على الرغم من أهمّيتها. فالصين لم تتبع المسار الذي سلكته البلدان الغربية في حملتها للتحديث. وعلى نحو مماثل، لم تكرّر الصين النماذج الغربية للديمقراطية، لكنها خلقت نماذج خاصة بها. والآن يتمتّع جميع سكان الصين أي خمس مجموع سكان العالم تقريبًا بحقوق وحريات واسعة النطاق. وهذا مشجّع جدًا للبلدان النامية ويعزّز إلى حد كبير ثقتها في تطوير ديمقراطيتها. ويمثّل النهج الجديد الذي تتّبعه الصين إزاء الديمقراطية إسهامًا كبيرًا في السياسة الدولية والتقدّم الإنساني. وكان الطموح الأصلي للديمقراطية في الصين هو ضمان وضع الشعب بوصفه سيّد البلد. لقد كان مسار الصين نحو الديمقراطية صعبًا وعذبًا. ومع ذلك، ظل الشعب عازمًا على السعي إلى تحقيق الديمقراطية على أساس تطلّعاته الأصلية. في الصين اليوم، يعتبر الهدف المتمثّل في ضمان وضع الشعب كسيّد للبلاد أكثر ثراءً في محتواه، واتساعًا في القنوات وأكثر تأثيرًا، الأمر الذي دفع بالديمقراطية في الصين إلى الأمام. إن الفهم الدقيق والتصميم على المضيّ قُدمًا شرطان مسبقان ومفتاحان لتحقيق الديمقراطية وتطويرها وإثرائها. فالديمقراطية السليمة والحقيقية يجب أن تسمح للشعب بأن يصبح سيد البلد، ويجب أن تتيح له الحق في الترشح والانتخاب والحق في المشاركة الواسعة النطاق. ويجب أن تتيح له الحق في التعبير عن توقّعاته والحق في تحقيق تلك التوقّعات، وأن تتيح له الحق في المساهمة في التنمية الوطنية والحق في تقاسم ثمار التنمية.

2. اتبّاع أنسب الطُرق إلى الديمقراطية

الديمقراطية غنية في شكلها ويوجد طرق عدة لتحقيقها. وقد تختار البلدان ذات التاريخ والثقافات والظروف الوطنية أشكالًا مختلفة من الديمقراطية. علمًا يأن النسخ الأعمى للنماذج الأخرى للديمقراطية هو مسعىً إشكالي - فهو يخاطر بإحداث صراع ثقافي أو تقلّب سياسي أو حتى اضطرابات اجتماعية ويسبب آلامًا كبيرة للشعب. ومن المهم أن تختار الصين طريقًا إلى الديمقراطية يناسب بلدًا واسعًا يضمّ عددًا كبيرًا من السكان. إن الصين تعتمد على كل إنجاز سياسي حقّقته بلدان أخرى، لكنها لا تقلّد أي نموذج من نماذج الديمقراطية لديها. وترحّب الصين بجميع الاقتراحات البنّاءة والانتقادات الحسنة النيّة، لكنها ترفض أي شكل من أشكال المحاضرة المتعجرفة. ويتعيّن على الصين أن تبتكر أنسب أشكال الديمقراطية وفقًا لخصائصها وواقعها ـ وهو مبدأ أساسي تلتزم به الصين لتطوير الديمقراطية.

إنّ الصين بوصفها بلدًا مكتظًا بالسكان، عانى لفترة طويلة من ضعف الأسس الاقتصادية، تسعى جاهدة إلى تحقيق التوازن بين الديمقراطية والتنمية. وتتوقّف الأولوية دائمًا على التنمية التي تيسّرها الديمقراطية وتعّزز بدورها تنمية الديمقراطية. ولم تنغمس الصين قط في الحديث الفارغ عن الديمقراطية بصرف النظر عن مرحلة التنمية في أي بلد. كما أن الصين التي تستمدّ دائمًا الحكمة والقوة من ثقافتها وتقاليدها الراقية عمرها

خمسة آلاف عام، واستنادًا إلى فهم صحيح لمرحلة تنميتها الحالية وظروفها الاقتصادية والاجتماعية بذلت جهودًا نشطة وحكيمة للنهوض بالديمقراطية. ولتجنّب الأخطاء القاتلة فإنها لا تسعى أبدًا إلى تحقيق أهداف غير واقعية أو إلى الإفراط في السعي إلى تحقيق النجاح السريع. وبدلًا من ذلك، تركّز على تحديد كل مشكلة على حِدَة وحلّها، وتمضي قُدمًا بالديمقراطية خطوة خطوة لجعل النظام أكثر نضجًا وتحديدًا.

لا توجد نُظم سياسية متطابقة في العالم، ولا يوجد نموذج سياسي يناسب الجميع. يمكن للبلدان أن تستلهم من التجارب الناجحة للآخرين وأن تطوّر أشكالًا من الديمقراطية تتلاءم مع عملية التحديث الخاصة بها، ولكن ينبغي لها ألاّ تكرّر أنظمة أو نماذج أخرى. النموذج المناسب هو دائمًا الصائب. والديمقراطية المتأصّلة في البيئة الاجتماعية الفريدة للبلد هي وحدها التي أثبتت جدواها وفعاليتها، ويمكن أن تزدهر وتتقدّم. فالتدخّل الخارجي و "التحوّل الديمقراطي" لا يجلبان سوى مشاكل لا نهاية لها. ولا تسعى الصين أبدًا إلى تصدير النموذج الصيني للديمقراطية، ولا تسمح لأي قوة خارجية بتغيير النموذج الصيني تحت أي ظرف من الظروف. وهي تؤيّد بقوة حق كل بلد في الاختيار المستقل لطريقه إلى الديمقراطية، وتعارض أي تدخّل في الشؤون الداخلية للآخرين بحجة "جلب الديمقراطية".

3. تعزيز الديمقراطية في العلاقات الدولية

تتجلّى الديمقراطية في بُعدين: على المستوى الوطني، حيث يشار إلى مركز الشعب باعتباره سيد بلده؛ وحيث يشار على الصعيد الدولي إلى العلاقات الديمقراطية بين الأمم. يجب احترام كرامة البلد وحرمة سيادته وأمنه ومصالحه الإنمائية. إن حُكم بعض الأنظمة على البلدان الأخرى بمقاييسها الخاصة، أو إجبارها على إعادة إنتاج نظامها السياسي أو نموذجها الديمقراطي من خلال الثورات الملوّنة أو التهديد بالقوة أمر غير ديمقراطي في حد ذاته.

والصين طرف فاعل مخلص ومثالي في السعي إلى الديمقراطية واستكشافها وممارستها. وهي تسعى إلى زيادة الديمقراطية داخل أراضيها وبين الدول على حد سواء. وفي وقت يشهد تغيرًا كبيرًا على نطاق غير مرئي في قرن من الزمان تؤيد الصين السلام والتنمية والتعاون والمنفعة المتبادلة. وتقترح الصين بناء مجتمع عالمي على أساس المستقبل المشترك، وتلتزم بنموذج جديد للعلاقات الدولية يقوم على الاحترام المتبادل، والإنصاف والعدالة، والتعاون بين الجميع. وفي وقت تشهد فيه الصين منافسة عالمية شديدة في الميادين الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية وغيرها من الميادين فإنها تنظر إلى البلدان الأخرى كشركاء وليس منافسين - فهي لا تنخرط في حرب باردة أو مواجهة أو سيطرة أو تلاعب، بل إنّها تعزّز التبادل والتعاون المتبادلين والمنفعة المشتركة.

تنشط الصين في تطوير شراكات عالمية. وهي تعمل على إنشاء إطار للعلاقات بين البلدان الرئيسية يكون مستقرًا ومتوازنًا بشكل عام. وفي تطوير العلاقات مع البلدان المجاورة تطبّق الصين مبدأ الصداقة والإخلاص

والشمول والمنفعة المتبادلة وسياسة تعزيز الروابط الودّية والجارية. وبتعزيز التعاون مع البلدان النامية الأخرى تسعى الصين إلى تحقيق مصالح أكبر جيدة ومشتركة، وتطبّق مبدأ الإخلاص والصِلة وحُسن النيّة والنتائج الحقيقية. كما عزّزت الصين التبادل والتعاون مع البلدان المشاركة في "مبادرة الحزام والطريق" وتشاطرت المكاسب معها، ووسّعت نطاق المبادرة إلى مزيد من المناطق وحوّلتها إلى منفعة عامة عالمية تحظى بتجاوب جيد.

إن العالم الحالي أبعد ما يكون عن الإنصاف والعدالة والمساواة والديمقراطية. إن عددًا قليلًا من البلدان يتجاهل القانون الدولي ويستخفّ بالعدالة الدولية ويحتقر الرأي العام الدولي وينتهك بشكل صارخ سيادة البلدان الأخرى ويتدخّل في الشؤون الداخلية للآخرين وكثيرًا ما يسيء معاملة البلدان الأصغر والأضعف ويملي عليها إرادته ويحوّل "القرية العالمية" إلى غابة تعود إلى العصور الأولى قوامها الأقوياء والفريسة والضعفاء. وفي عالم تواجهه التحدّيات، تكون جميع البلدان، كبيرها وصغيرها، قوّيها وضعيفها، غنيّها وفقيرها، متساوية، لذا يجب دعم مبدأ الديمقراطية في العلاقات الدولية. وينبغي للبلدان القوية أن تتصرّف على نحو يليق بمركزها، وأن تجعل من مستقبل البشرية أولويّتها، وأن تتحمّل مسؤولية أكبر عن السلام والتنمية العالميين بدلًا من استخدام قوّتها سعيًا إلى التفوّق أو الهيمنة. ويجب أن يكون مستقبل العالم في أيدي جميع شعوب العالم، وأن تضع جميع البلدان القواعد الدولية وأن تحكم الشؤون العالمية جميع الأطراف وأن يتقاسم الجميع ثمار التنمية.

4. زيادة التبادل والتعلّم المتبادل بين الحضارات

لا يوجد طريق واحد إلى الديمقراطية. فالحاجز الحقيقي أمام الديمقراطية لا يكمن في النماذج المختلفة لها، بل في الغطرسة والتحامل والعداء إزاء محاولات البلدان الأخرى استكشاف مسارها نحو الديمقراطية، وفي التفوّق المفترض والتصميم على فرض نموذج الديمقراطية على الآخرين. إن النُظم السياسية نختلف من حضارة إلى أخرى ولكل منها مواطن قوّتها. وينبغي لجميع البلدان أن تتمسّك بمبدأ عدم التمييز، وأن تحترم نماذج الديمقراطية لدى الآخرين وأن تتقاسم الخبرات معهم وأن تستكشف مسارها وأن تسهم بنصيبها الواجب في التقدّم الإنساني.

إن مبدأ "شخص واحد صوت واحد" مبدأ ديمقراطي لكنّه ليس المبدأ الوحيد، ولا يخلق في حدّ ذاته الديمقراطية. ومع ذلك فقد أسيئ فهمها منذ فترة طويلة وشُوِّه معناها من جانب عدد قليل من البلدان. يتم نشر مبادئ "الشخص الواحد والصوت الواحد" والمنافسة الحزبية التي يقوم عليها النظام الانتخابي الغربي بوصفها المعيار الوحيد للديمقراطية. وتستغل بعض البلدان الديمقراطية كأداة سياسية وتتبع عقلية الهيمنة التي تقول إن "كل من يخالفني هو خطأ"، وتتدخّل في الشؤون الداخلية للآخرين باسم الديمقراطية وتنتهك سيادتهم لخدمة مصالحهم السياسية. كما أنها تحرّض على العداء والانفصال بحجة "جلب الديمقراطية"، مما

يسبّب عدم استقرار لا نهاية له في أجزاء كثيرة من العالم ويفاقم التوتّرات الدولية. وبغية النهوض بالتقدم البشري وتحقيق التعايش السلمي والتنمية المشتركة يجب على جميع البلدان أن تفهم الديمقراطية الحقيقية وأن تعزّز هذه الديمقراطية.

إن الأحزاب السياسية في جميع البلدان هي الكيانات الرئيسية للحكم الحديث وقوة هامة للتقدّم الاجتماعي، لذا عليها أن تتحمّل مسؤوليتها حيال قيادة الديمقراطية سعيًا إلى مستقبل مشترك للبشرية، وأن تحقّق قدرًا أكبر من الديمقراطية في بلدانها سعيًا إلى تحقيق رفاه أكبر لشعوبها. وعليها أن تكون منفتحة وشاملة وأن تضع مصلحة الناس أولًا، وأن تسعى إلى إيجاد أرضية مشتركة بينما تضع جانبًا الخلافات وأن تُظهر الاحترام المتبادل. وتجدد الإشارة إلى استعداد اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني للعمل مع الأحزاب السياسية والمنظمات السياسية الأخرى في جميع أنحاء العالم لزيادة التبادل والتعلّم بين بعضها البعض وتعزيز التقدم الإنساني.

الخاتمة

يوجد دائمًا مجال لتحسين نظام الديمقراطية. ولن ينتهي أبدًا سعي البشرية إلى تحقيق قدر أكبر من الديمقراطية وتجربتها. ولقد حقّقت الصين تقدّمًا كبيرًا في تطوير الديمقراطية؛ وللوفاء بالمتطلبات الجديدة للتحديث والتوقّعات الجديدة للشعب من أجل الديمقراطية، لا تزال الصين بحاجة إلى إدخال المزيد من التحسينات. وعلى طريق التحديث الاشتراكي الشامل ستواصل لجنة البرنامج والتنسيق دعم ديمقراطية الشعب، وتبنّي فلسفة التنمية التي تركّز على الشعب، وتعزيز ديمقراطية الشعب في العملية الكاملة، وضمان التنمية السليمة للديمقراطية، والسعي إلى تحقيق التنمية البشرية المتقاربة جيدًا والرخاء المشترك للجميع.

إن عالم اليوم يشهد تغييرًا على نطاق غير مرئي في قرن من الزمن. وجميع السُبل إلى الديمقراطية التي اختارتها الشعوب نفسها تستحق الاحترام المناسب. ويجب أن نسعى إلى تحقيق التنمية السلمية، وضمان الإنصاف والعدالة، وزيادة الديمقراطية والحرية، وتحسين رفاه الشعب. وهذه هي الطريقة الوحيدة لبناء التآزر بين جميع الحضارات في السعي إلى مستقبل أفضل. وتغنى الحضارات بالتبادل والتعلّم المتبادل. إن الشعب الصيني على استعداد للعمل مع جميع الشعوب الأخرى في جميع أنحاء العالم للمضيّ قُدمًا بالقِيَم المشتركة للإنسانية - السلام والتنمية والإنصاف والعدالة والديمقراطية والحرية. وبروح من الاحترام المتبادل اتباعًا لمبدأ البحث عن أرضية مشتركة مع تنحية الخلافات جانبًا، سنضيف عناصر جديدة إلى الهيكل السياسي للعالم ونتقدّم معًا نحو مجتمع عالمي مشترك في المستقبل.

احتمالات الغزو الروسي لأوكرانيا... المسارات وخيارات الغرب

الموضوع

تقرير صادر عن "مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية" تحت عنوان "غزو روسي محتمل لأوكرانيا" بتاريخ كانون الثاني 2022.

الخلاصة

إذا فشلت المحادثات بين روسيا والناتو فإن لدى الجيش الروسي عدّة خيارات للتقدم إلى أوكرانيا عبر طُرق الغزو الشمالية والوسطى والجنوبية. لكن المحاولة الروسية للاستيلاء على الأراضي والاحتفاظ بها لن تكون بالضرورة سهلة وستتأثر على الأرجح بتحدّيات من الطقس والقتال الحضري والقيادة والسيطرة والخدمات اللوجستية والروح المعنوية للقوات الروسية والسكان الأوكرانيين. يجب أن تكون الولايات المتحدة وحلفاؤها وشركاؤها الأوروبيون مستعدين لمواجهة الغزو من خلال اتخاذ خطوات اقتصادية ودبلوماسية وعسكرية واستخباراتية وإنسانية فورية لمساعدة أوكرانيا وسكانها وتعزيز الدفاعات على طول الجناح الشرقي لحلف شمال الأطلسي (الناتو).

الأهداف السياسية الروسية

إن مطالب الكرملين هي إنهاء توسّع الناتو، والتراجع عن التوسّع السابق، وإزالة الأسلحة النووية الأميركية من أوروبا، واحترام مجال نفوذ روسي. على أن بوتين قد يقبل بأقلّ من ذلك. إن الهدف الأساسي للكرملين هو ضمان عدم انتماء بيلاروسيا وأوكرانيا وجورجيا أبدًا إلى كتلة عسكرية أو اقتصادية غير تلك التي تسيطر عليها موسكو وأن روسيا ستكون الحكم النهائي للسياسة الخارجية والأمنية للدول الثلاث. جوهر هذا الصراع يدور حول ما إذا كان يمكن للجمهوريات السوفياتية السابقة، بعد 30 عامًا من انهيار الاتحاد السوفياتي، أن تعيش كدول مستقلة وذات سيادة، أو إذا كان لا يزال يتعيّن عليها الاعتراف بموسكو كضابط للمنطقة. ظاهريًا، يبدو أن طلب الحصول على منطقة نفوذ حصرية في أوروبا الشرقية وجنوب القوقاز يلبّي المصالح الأمنية الروسية. وقد صوّر الكرملين توسّع الناتو إلى الشرق على أنه الخطيئة التي ارتكبها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والتي يجب تصحيحها الآن. على الرغم من الحقائق والتفسيرات البديلة والمخاوف الأمنية للدول ذات السيادة

المتساوية، وتدّعي موسكو أنها ستستخدم القوة العسكرية لحماية مصالحها الأمنية إذا لم تحصل على هذه الضمانات.

الخيارات العسكرية الروسية

بناءً على هذه الأهداف السياسية، لدى الكرملين ستة خيارات عسكرية محتملة على الأقل:

1. إعادة نشر بعض قوّاتها البرية بعيدًا عن الحدود الأوكرانية - مؤقتًا على الأقلّ - إذا نجحت المفاوضات، مع الاستمرار في مساعدة المجموعات الموالية لروسيا في شرق أوكرانيا.

2. إرسال القوّات الروسية التقليدية إلى منطقتي دونيتسك ولوهانسك الانفصاليتين "كقوات حفظ سلام" أُحادية الجانب ورفض سحبها حتى تنتهي محادثات السلام بنجاح والحصول على موافقة كييف على تنفيذ اتفاقيات مينسك.

3. السيطرة على الأراضي الأوكرانية في أقصى الغرب مثل نهر دنيبر لاستخدامها كورقة مساومة أو دمج هذه الأراضي الجديدة بالكامل في الاتحاد الروسي. هذا الخيار موضّح في الخارطة 2a.

Figure 2a: Russian Seizure of Ukraine up to the Dnepr River

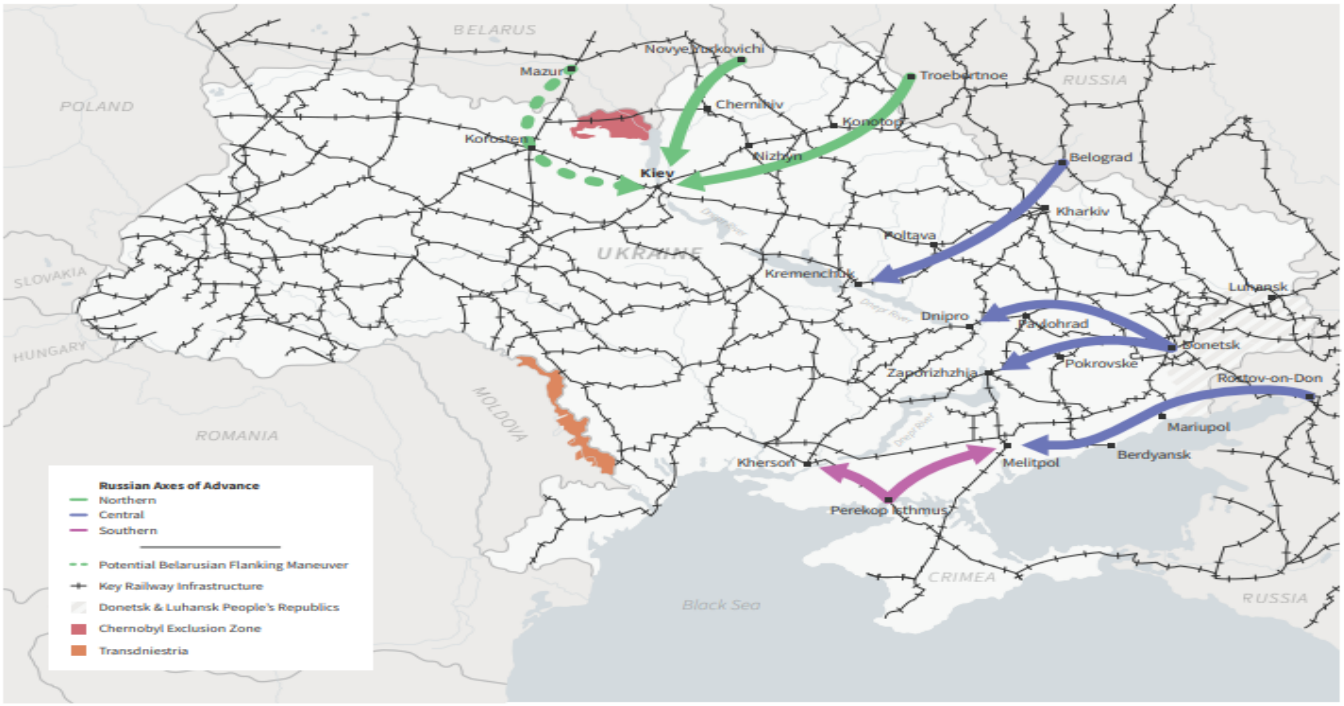

4. السيطرة على الأراضي الأوكرانية حتى نهر دنيبر والسيطرة على حزام برّي إضافي (يشمل أوديسا) يربط الأراضي الروسية بجمهورية ترانسدنيستريا الانفصالية ويفصل أوكرانيا عن أي منفذ إلى البحر الأسود. سوف يدمج الكرملين هذه الأراضي الجديدة في روسيا ويضمن بقاء دويلة أوكرانيا غير قابلة للحياة اقتصاديًا.

5. السيطرة على حزام برّي فقط بين روسيا وترانسدنيستريا (بما في ذلك ماريوبول وخيرسون وأوديسا) لتأمين إمدادات المياه العذبة لشبه جزيرة القرم ومنع وصول أوكرانيا إلى البحر، مع تجنّب القتال الرئيسي حول كييف وخاركيف. يتم تمثيل هذا الخيار في الخارطة 2b.

Figure 2b: Linking Russia with Crimea and Transdniester

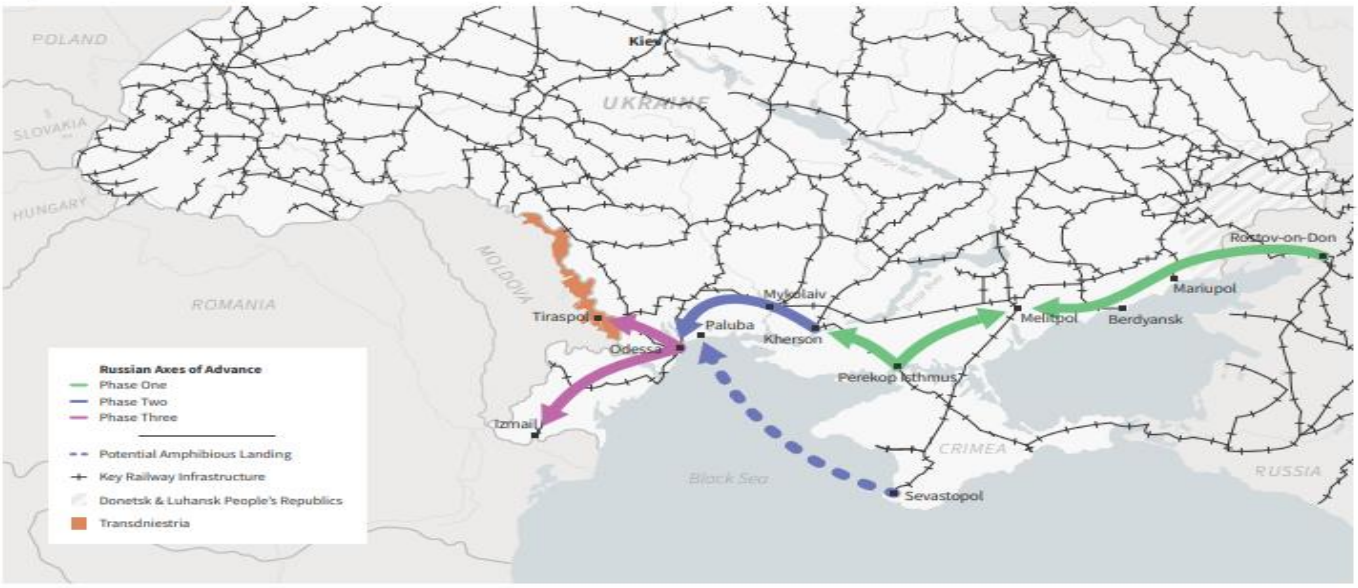

6. السيطرة على كل أوكرانيا، والإعلان مع بيلاروسيا عن تشكيل اتحاد سلافي ثلاثي جديد لروسيا العظمى والصغيرة والبيضاء (الروس والأوكرانيون والبيلاروسيون). سيشمل هذا الخيار عمليات ممثلة في الصورة 2a على أنها "المرحلة الأولى"، فيما تمثل الخارطة 2c "المرحلة الثانية" من هذا الخيار.

Figure 2c: Russian Seizure of Ukraine past the Dnepr River

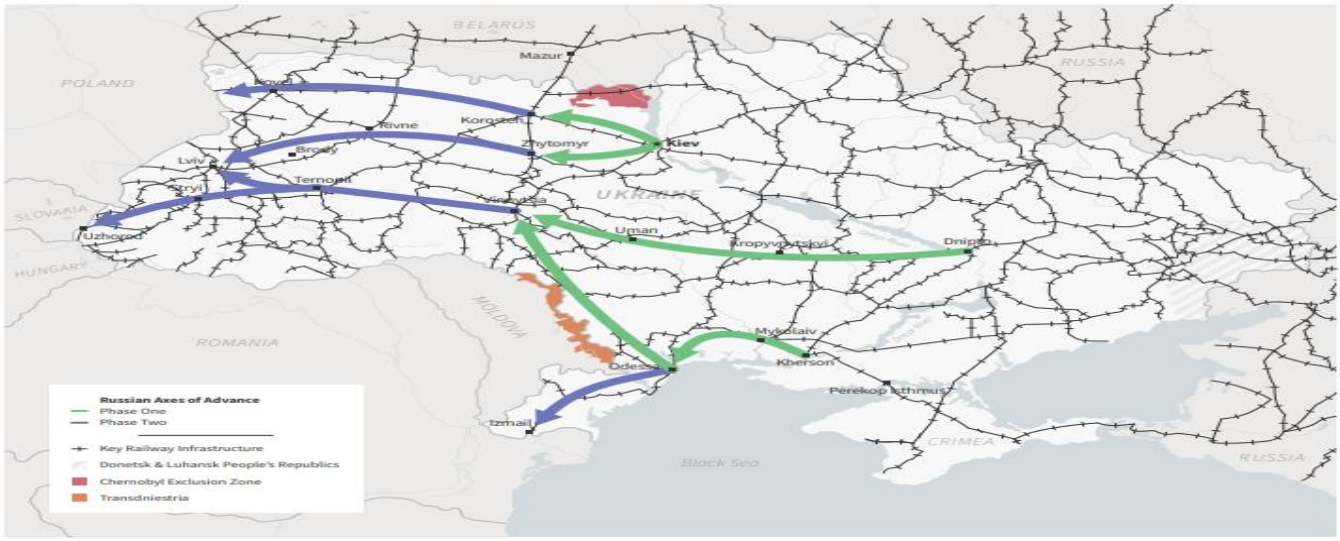

من بين هذه الخيارات الستة، فإن الخيارين الأولين هما الأقل احتمالًا لتحفيز الغرب على فرض عقوبات دولية كبيرة، لكن فرصتهما محدودة لتحقيق انفراج في قضايا الناتو أو اتفاقيات مينسك بسبب طبيعتهما القسرية. تجلب جميع الخيارات الأخرى عقوبات دولية كبيرة وصعوبات اقتصادية وستؤدي إلى نتائج عكسية في سبيل إضعاف الناتو أو فصل الولايات المتحدة عن التزاماتها تجاه الأمن الأوروبي. ويمكن أن تحقق الخيارات الثلاث الأخيرة هدفًا آخر هو تدمير استقلالية أوكرانيا التي أصبح تطورّها نحو دولة ديمقراطية ليبرالية مصدرًا رئيسيًا للخلاف بين النخُب الأمنية في الكرملين. الخيار الثالث سيجعل روسيا تسيطر على مساحة كبيرة من الأراضي الأوكرانية لكنه سيترك أوكرانيا دولة قابلة للحياة اقتصاديًا. الخيار الرابع لا يترك سوى ردف زراعي لأوكرانيا ولكنه يمنع احتلال أكثر مناطقها قومية. الخيار الخامس القليل التكاليف يترك المزيد من أراضي أوكرانيا دون السيطرة عليها ولكنه يقطع وصولها إلى البحر. الخياران الرابع والخامس - السيطرة على حزام من البر من تيراسبول إلى ماريوبول - معقدان بسبب حقيقة أنه لا توجد سِمة طبيعية أو نهر أو سلسلة جبال من الشرق إلى الغرب يمكن أن تكون بمثابة خط ترسيم طبيعي لهذه الأرض التي ستُسيطر روسيا عليها. وستمر الحدود الجديدة على طول هذه المنطقة عبر عدد لا يُحصى من الحقول والغابات وسيكون من الصعب الدفاع عنها. الخيار السادس يعني السيطرة على البلد بأكمله والتعامل مع استيعاب 41 مليون نسمة قد يقاوموا الاحتلال بشكل فعّال لسنوات. الخيار الأخير سيتطلب قوة احتلال كبيرة الحجم للسيطرة على السكان وإدارة الحدود الجديدة مع دول الناتو. يمكن أن يتوقع الأوكرانيون في أي منطقة محتلة "الترويس" القسري الذي عاشته الأمة في ظل حكام مثل كاترين العظيمة، وألكسّندر الثاني، وستالين، وبريجنيف.

طُرق الغزو المحتملة

كان الإعداد الأيديولوجي للمجتمع الروسي لفكرة النزاع مع أوكرانيا مستمرًا منذ عام 2014 على الأقل، مع دعاية الكرملين التي تصوّر أوكرانيا كدولة فاشية جديدة ونازية جديدة. في كانون الثاني 2021 أكدت رسالة عامة من الرئيس بوتين أن الروس والأوكرانيين هم نفس الأشخاص وانتقدت السلطات الأوكرانية لتبريرها الاستقلال بإنكار ماضيها. وجعل الجيش الروسي قراءة مقال الرئيس بوتين إلزامية لجنوده. تبع ذلك في تشرين الأول رسالة في صحيفة كوميرسانت من نائب رئيس مجلس الأمن الروسي دميتري ميدفيديف استخدمت نغمات معادية للسامية لنزع الشرعية عن القيادة الأوكرانية الحالية باعتبارها متطرّفة وفاسدة وخاضعة لسيطرة أجنبية. ومع وجود أساس أيديولوجي للعمل فإن الخطوة التالية هي خلق مبرّر للحرب - بما يتفق مع الصورة التي صنعها الكرملين عن أوكرانيا. ويمكن أن تتراوح الذرائع للهجوم من انهيار مباشر للمحادثات الأمنية إلى حادثة مُدارة على مراحل مماثلة للاستفزازات في موكدين وجليويتز وماينيلا والتي قدّمت مبرّرًا لغزو اليابان لمنشوريا، وغزو ألمانيا لبولندا، وهجوم الاتحاد السوفياتي على فنلندا، على التوالي. هذا هو السبب في أن الادعاء الغريب لوزير الدفاع سيرجي شويغو المنشور على الموقع الرسمي للكرملين عن المرتزقة الأميركيين

الذين يعدّون "استفزازًا" بأسلحة كيماوية في أوكرانيا أمر ينذر بالسوء وقد ينذر بنوع "الحادث" الذي قد يعدّه الكرملين.

بمجرد أن يكون هناك سبب للحرب، فمن المرجّح أن تتبع ذلك الهجمات الإلكترونية لتقويض أنظمة القيادة والسيطرة العسكرية الأوكرانية والاتصالات العامة والشبكات الكهربائية. بعد ذلك، من المرجّح أن تبدأ العمليات الحركية بضربات جوية وصاروخية ضد القوات الجوية الأوكرانية وأنظمة الدفاع الجوي. وبمجرد تحقيق التفوّق الجوي ستتحرك القوات البرية الروسية للأمام، مسبوقة بعمليات خاصة لتقويض المزيد من قدرات القيادة والسيطرة وتأخير تعبئة الاحتياطيات من خلال تنفيذ التفجيرات والاغتيالات وعمليات التخريب. ومن المرجّح أن يتأثر مخطط المناورة للغزو العسكري الروسي لأوكرانيا بأي من الأهداف السياسية المذكورة أعلاه التي يرغب الكرملين في تحقيقها، وعلى المستوى الجغرافي الأرض والمدن التي سيتم القتال عليها، وطرق النقل لتقديم الخدمات اللوجستية.

آفاق النجاح الروسية

إن الهجمات باستخدام الآليات ليست دائمًا بالسرعة التي يأملها المهاجمون. اثنان من أسرع تحركات القوات المدرعة في التاريخ - هجوم الجنرال الألماني هاينز جوديريان عبر آردن والاستيلاء على دونكيرك في أيار / مايو 1940، وتقدم الولايات المتحدة والتحالف من حدود الكويت إلى بغداد في عام 2003 - بلغ متوسط كل منهما حوالي 20 ميلًا في اليوم. يمكن للحركة ضد عدوّ في ظروف الشتاء مع ضوء النهار المحدود أن تقلل معدّل التقدم هذا بشكل كبير. وبوجود عدد كافٍ من القوات والقوة النارية واللوجستيات والوقت والإرادة الوطنية، فضلًا عن عدم التدخل الخارجي، يمكن لروسيا المضيّ قُدمًا حتى يحقق جيشها أهداف الكرملين السياسية. يفوق الجيش الروسي عدد الجيش الأوكراني في الجو وعلى الأرض، واكتسبت روسيا خبرة واسعة في تنفيذ عمليات الأسلحة المشتركة في سوريا. ومع ذلك فإن الحساب الحقيقي للنجاح العسكري لا يمكن أن يؤخذ إلا بعد بدء اشتباك بالأسلحة. بالإضافة إلى ذلك هناك العديد من الأشياء غير الملموسة - مثل الطقس، والمعارك المدنية، والقيادة والسيطرة، والخدمات اللوجستية، والروح المعنوية - التي قد تلعب دورًا مهمًا في المراحل الأولى من الحرب.

الطقس: سيكون للغزو الذي يبدأ في كانون الثاني أو شباط ميزة الأرض المتجمدة لدعم حركة قوّة ميكانيكية كبيرة عبر البلاد. وقد يعني هذا أيضًا العمل في ظروف شديدة البرودة ومحدودة الرؤية. عادةً ما يكون شهر كانون الثاني أبرد شهور السنة وأكثرها ثلوجًا في أوكرانيا حيث يبلغ متوسط ساعات النهار 8.5 ساعة خلال الشهر ويزيد إلى 10 ساعات بحلول شباط. هذا من شأنه التأثير على قدرات القتال الليلي للحفاظ على التقدم للأمام. وفي حالة استمرار القتال في شهر آذار سيتعيّن على القوات الآلية التعامل مع ذوبان الجليد في السهوب

الأوكرانية، وتصبح الأرض مستنقعًا في أفضل الأحوال وفي أسوئها تصبح بحرًا من الوحل. كما أن الطقس الشتوي ليس الأمثل لعمليات دعم جوي قريبة موثوقة.

القتال في المناطق المدنية: إضافة إلى أن الكثير من الأراضي الواقعة شرق نهر دنيبر تشمل الحقول والغابات الريفية، هناك العديد من المناطق المدنية الرئيسية التي يتعيّن على القوة الآلية الروسية إما أن تسيطر عليها أو أن تتجاوزها وتحاصرها. يبلغ عدد سكان كييف ما يقرب من 3 ملايين نسمة، وعدد سكان خاركيف حوالي 1.5 مليون نسمة، وعدد سكان أوديسا مليون نسمة، وسكان دنيبرو حوالي مليون نسمة، وسكان زابوريزهيا 750 ألف نسمة، وسكان ماريوبول حوالي 500 ألف نسمة. إذا تم الدفاع عن هذه المناطق المدنية الكبيرة فقد يستغرق تطهيرها واحتلالها وقتًا طويلًا وسيؤدي إلى سقوط ضحايا. لذلك فإن أفضل مسار عمل للقوات الروسية هو تجاوز المناطق المدنية واجتثاثها لاحقًا.

القيادة والتحكّم: يقول تعبير روسي "أول إعداد للحلويات دائمًا ما يكون فوضوي". في حالة غزو أوكرانيا، ستجري روسيا أكبر عملية أسلحة مشتركة لها منذ معركة برلين عام 1945. وسيكون تحديًا للقيادة والسيطرة الروسية أن تقوم أولًا بتحريك كل هذه القوات إلى مواقعها الهجومية مع الانضباط المناسب في المسيرة. سيكون من الصعب أيضًا على روسيا الحفاظ على هذا الانضباط أثناء الهجوم حتى لا تتحوّل الكمّيات الهائلة من المركبات والجنود الذين يتحركون على عدد محدود من الطرق الزلقة والفقيرة وغالبًا في الليل إلى ازدحام مروري هائل. وسيشكل تنسيق الهجمات المحمولة جوًا والبرمائيات تحديًا آخر. الأمر نفسه ينطبق على القوات البرمائية التي تحاول الالتفاف على الدفاعات الأوكرانية بالقرب من ماريوبول أو السيطرة على أوديسا. علمًا بأن الهيدروغرافيا في البحر الأسود والتضاريس الساحلية توفّر القليل من مواقع الإنزال الجيدة للقوات البرمائية، وبمجرد هبوطها سيكون من الصعب الحفاظ عليها. وبدون التنسيق المناسب والتقدم السريع للقوات المدرعة فإن أي هجوم جوي أو برمائي كجزء من الغزو يمكن أن يصبح "جسرًا أو شاطئًا بعيدًا جدًا" للقوات الروسية. كما أن للجيش الروسي خبرة محدودة في تنسيق عدد كبير من الطائرات التي ستدعم الهجوم البري. ستكون هذه هي المرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية التي ستواجه فيها القوات البرية الروسية خصمًا حديثًا، وستواجه قواتها الجوية خصمًا بقوة جوية حديثة ونظام دفاع جوي. وبالتالي من المرجّح أن تواجه القوات الروسية تحدّيات ملحوظة في القيادة والسيطرة والاتصالات والتنسيق.

اللوجستيات: من المرجّح أن يكون الهجوم الأوّلي مدعومًا بشكل جيد بالمدفعية والمؤازرة الجوّية، مما يؤدّي إلى العديد من الاختراقات في الدفاعات الأوكرانية. ومع ذلك، فبمجرد أن تستهلك الوحدات القتالية مخزونها الأولي من الذخيرة والوقود والطعام سيبدأ الاختبار الحقيقي للقوة العسكرية الروسية - بما في ذلك قدرة روسيا على الحفاظ على تقدّم قوة ميكانيكية ضخمة على مدى مئات الأميال من الأراضي. تقع معابر كييف ونهر دنيبر

على بعد 150 إلى 200 ميل على الأقل من الحدود الروسية، وسيحتاج جيشها إلى عدة أيام من القتال على الأقل للوصول إليها. قبل ذلك سيتعيّن عليهم بلا شك إعادة الإمداد والتزوّد بالوقود واستبدال الخسائر القتالية في الرجال والمواد مرة واحدة على الأقل، الأمر الذي سيتطلب وقفة تشغيلية. يجادل أليكس فيرشينين في مقالته "إطعام الدب" بأن هناك تحدّيات لوجستية خطيرة للغزو الروسي الذي من المفترض أن يتدحرج على دول البلطيق في 96 ساعة ويضع الغرب أمام الأمر الواقع. لقد صنعت روسيا آلة حربية ممتازة للقتال بالقرب من حدودها وضرب الأعماق بنيران بعيدة المدى. ومع ذلك قد تواجه روسيا مشكلة في شن هجوم بري مستمر بعيدًا عن خطوط السكك الحديدية الروسية دون توقف لوجستي كبير أو تعبئة ضخمة للاحتياطيات. ولأن العمق التشغيلي في أوكرانيا أكبر بكثير مما هو عليه في دول البلطيق فقد يكون الغزو الروسي لأوكرانيا أمرًا أطول مما يتوقّعه البعض نظرًا للوقت والمسافة التي يستغرقها جلب الإمدادات. وإذا لم ينته الغزو بسرعة بسبب مزيج من المشاكل المتعلقة بالطقس واللوجستيات والمقاومة الأوكرانية فإن ذلك سيؤثر على الروح المعنوية للروس.

المعنويات: بالنسبة لروسيا، كلّما طال استمرار الحرب وزادت الخسائر زادت فرصة تقويض الروح المعنوية الروسية من مستوى الجندي الأساسي إلى المجتمع الروسي بشكل كبير. يتكون ما يقرب من ثلث القوات البرية الروسية من مجنّدين لمدة عام واحد. ويخدم هؤلاء المجنّدون جنبًا إلى جنب مع الجنود المحترفين. ومع انخفاض عدد الجنود المحترفين بسبب الإصابات، وزيادة جنود الاحتياط والمجنّدين على خط المواجهة، سترتفع فرصة ضعف تماسك الوحدات القتالية. وإذا تصاعدت الخسائر وحتى الهزائم فقد تنعكس مشاكل التماسك على الجبهة في الاضطرابات العامة في الداخل. يعلم كل حكام الكرملين أن إحدى أسرع الطرق لإنهاء سلالة أو نظام روسي هي خسارة الحرب. لذلك فإن السؤال المطروح على الكرملين سيكون: إذا ما هي قيمة أهدافهم الأولية طال أمد الحرب وكيف ستكون استجابة المجتمع للخسائر والإكراه الاقتصادي؟

الولايات المتحدة والاستجابة الغربية

إن مفتاح إحباط الطموحات الروسية هو منع موسكو من تحقيق نصر سريع ورفع التكاليف الاقتصادية والسياسية والعسكرية من خلال فرض عقوبات اقتصادية، وضمان العزلة السياسية عن الغرب، ورفع احتمالات اندلاع تمرّد طويل الأمد يطرد الجيش الروسي. في هذه الحرب قد تمتلك روسيا بضع ساعات، لكن الغرب وأوكرانيا يمتلكان الوقت. يجب أن يكون هدف واشنطن ردع العمليات التقليدية الروسية في أوكرانيا بالعقاب - وليس الإنكار. ينطوي الردع بالعقاب على منع الخصم من اتخاذ إجراء لأن التكاليف - مثل الأسلحة النووية والعقوبات الاقتصادية أو التمرّد - باهظة للغاية. الردع بالعقاب ممكن إذا قادته الولايات المتحدة. يجب على الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها الأوروبيين الاستمرار في إبلاغ موسكو علنًا وسرًا بأن هجومًا تقليديًا على أوكرانيا من شأنه الشروع في فرض عقوبات شديدة من الدول الغربية، وتعميق عزلة روسيا السياسية عن

الغرب، وحصول تمرّد مدعوم من الغرب ضد القوات الروسية في أوكرانيا. يجب على الولايات المتحدة أن تأخذ زمام المبادرة. كما أنه تجدر الإشارة إلى أن سكان العديد من البلدان الأوروبية، مثل ألمانيا والنمسا، يفضلون البقاء على الحياد في حرب مع روسيا. وإذا فشل الردع وغزت القوات الروسية أوكرانيا ينبغي على الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها اتخاذ عدة خطوات فورية كالآتي:

▪ تطبيق عقوبات اقتصادية ومالية قاسية ضد روسيا، بما في ذلك عزل البنوك الروسية عن نظام الدفع العالمي المعروف باسم SWIFT.

▪ سنّ قانون الإعارة للقرن الواحد والعشرين لتزويد أوكرانيا بالعتاد الحربي دون تكلفة. وتشمل الأسلحة ذات الأولوية الدفاع الجوي، والأنظمة المضادة للدبابات، والأنظمة المضادة للسفن؛ الحرب الإلكترونية وأنظمة الدفاع السيبراني؛ ذخائر الأسلحة الصغيرة والمدفعية؛ قطع غيار المركبات والطائرات، البترول والزيوت ومواد التشحيم؛ حصص الدعم الطبي؛ وغيرها من احتياجات الجيش المشارك في القتال المستمر. يمكن أن تحصل هذه المساعدة من خلال وسائل علنية بمساعدة القوات العسكرية الأميركية، بما في ذلك العمليات الخاصة، أو يمكن أن تكون عملًا سريًا يأذن به الرئيس الأميركي وتقوده وكالة المخابرات المركزية.

▪ توفير معلومات استخبارية تسمح لأوكرانيا بتعطيل خطوط الاتصالات والإمداد الروسية، فضلًا عن التحذير من الهجمات المحمولة جوًا والبرمائيات ومواقع جميع الوحدات الرئيسية.

▪ تقديم الدعم الإنساني لمساعدة أوكرانيا على التعامل مع اللاجئين والمشرّدين داخليًا. قد تحتاج الولايات المتحدة إلى دعم حلفائها في الناتو على حدود أوكرانيا بسبب إمكانية هروب اللاجئين باتجاههم.

▪ توفير الدعم الاقتصادي، بما في ذلك الطاقة، لأوكرانيا وحلفاء الناتو بسبب التعطيل المتوقّع لتدفّقات الغاز الروسي إلى أوروبا.

▪ اعتماد الدبلوماسية العامة والبث الإعلامي إلى أوكرانيا والعالم، بما في ذلك إلى روسيا، لتصوير ما يحدث بدقة.

▪ ممارسة الضغط الدبلوماسي على بيلاروسيا لمنع روسيا من الوصول إلى أراضيها لمهاجمة أوكرانيا. هذا مهم للغاية لأن استخدام روسيا للسكك الحديدية وشبكات الطرق في بيلاروسيا من شأنه أن يهدد بحدوث تحوّل استراتيجي في الجناح الشمالي لأوكرانيا.

▪ التنسيق مع المنظّمات غير الحكومية والمحكمة الجنائية الدولية لتوثيق جميع جرائم الحرب التي ارتكبت بحق الشعب الأوكراني والمطالبة بالتعويض بمجرد انتهاء الحرب. ما حدث للشعب السوري يجب ألا يتكرر مرة أخرى.

يجب أن تكون الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي مستعدين لتقديم دعم طويل الأمد للمقاومة الأوكرانية بغضّ النظر عن الشكل الذي ستتخذه في النهاية. حصل بالفعل نقاش عام حول دعم الحرب غير التقليدية لأوكرانيا في حالة احتلال جزء من أوكرانيا أو احتلالها بالكامل. ومع ذلك يجب التعامل مع هذا الخيار بفهم واضح لما يمكن تحقيقه - وما قد لا يكون ممكنًا. لقد أثبتت روسيا تاريخيًا أنها بارعة في تدمير حركات المقاومة المسلحة، وإذا مُنحت الوقت الكافي يمكنها القيام بذلك مرة أخرى. ستكون أساليبها ضد المقاومة الأوكرانية سريعة ومباشرة ووحشية. وأي ملاذ تستخدمه المقاومة، سواء أكان في أراضي أوكرانيا أو الناتو، يمكن أن يكون عرضة لهجوم روسي علني أو سرّي. لذلك سيتطلب الأمر حماية قوات تقليدية كبيرة لردع الأعمال الروسية في أراضي الناتو. علاوة على ذلك فإن أي جزء من حدود أوكرانيا قد تحتله روسيا يمكن أن يشبه بسرعة الستار الحديدي للقرن العشرين الذي يتميّز بالتحصينات الثقيلة. كان جدار برلين عبارة عن حاجز خرساني شديد الحراسة يتضمّن خنادق مضادة للمركبات، وسياجًا شبكيًا، وأسلاكًا شائكة، وسريرًا من المسامير، ودفاعات أخرى. وسيكون من الصعب إنشاء خطوط إمداد للمقاومة عبر هذه العقبة من أي ملاذ.

إذا كان الروس بارعين في العمليات المناهضة للمقاومة، فإنهم ليسوا بارعين في القضاء على القومية. يجب أن يتضمّن أي دعم لأوكرانيا المحتلة أيضًا وسائل للحفاظ على الهوية الوطنية الأوكرانية وتاريخها ولغتها بين مواطنيها. وفي حين أن المقاومة المسلحة ستزود بالدعم المقدم إلى المجاهدين الأفغان في الثمانينيات، فإن هذا النوع من الدعم للحفاظ على الأمة الأوكرانية سيكون أكثر انسجامًا مع المساعدة المقدمة إلى التضامن البولندي خلال كفاحه من أجل الحرية. بالإضافة إلى ذلك يمكن لأوكرانيا أن تمنع روسيا من الاستيلاء على كل أو معظم أراضيها بمساعدة الولايات المتحدة وغيرها من المساعدات الدولية. على سبيل المثال، يمكن لأوكرانيا أن تبقي معظم قواتها المناورة بعيدة بما يكفي عن الاختراقات الروسية الأولية حتى لا يتم تطويقها. ومع تقدّم القوات الروسية غربًا يجب أن تحصل أوكرانيا على معلومات استخباراتية لتحديد التوجهات الرئيسية لروسيا، وشن ضربات عميقة ضد خطوط إمدادها لإجبارها على وقف عملياتها، وبمجرد إيقافها، تقوم بتطويقها والهجوم المضاد عليها. يجب أن تصمد المدن لأطول فترة ممكنة. في حالة خاركيف، يجب تدمير خطوط السكك الحديدية والجسور داخل المدينة تمامًا قبل الاستسلام لزيادة تدهور خطوط الاتصال الروسية. إذا اقترب الجيش الروسي من نهر دنيبر، يمكن فتح سدوده المتعددة وغمر المناطق المنخفضة. يجب عزل الهجمات المحمولة جوًا والبرمائيات على الفور. يجب أن يكون هدف أوكرانيا منع روسيا من تحقيق أي تقدم كبير قبل بداية ذوبان الجليد. بمجرد توقف الحركة الآلية بسبب الطين ومشاكل الإمداد يمكن القضاء على الجيوب المحمولة جوًا والبرمائيات وسيكون لدى أوكرانيا الوقت الكافي لتعبئة ونشر قوتها الاحتياطية البالغ قوامها 900000 فرد. ونأمل أن تبدأ المساعدات الدولية أيضًا في الوصول إلى شكل أنظمة أسلحة لمنع روسيا من تحقيق التفوق الجوي على أوكرانيا والسماح لها بمواصلة الضرب بعمق لاستنزاف التعزيزات وخطوط إمداد

الجيش الروسي. ومع تحوّل الأسابيع إلى شهور يجب أن تدخل العقوبات الاقتصادية والمالية الدولية حيّز التنفيذ. بعد ذلك سيواجه الكرملين حربًا طويلة في ساحة المعركة وخارجها.

ستائر حديدية جديدة

وإذا ما قامت روسيا بغزو أوكرانيا فإن الولايات المتحدة ودول أوروبية أخرى سوف تحتاج إلى دفع الجنود والعتاد إلى الجناح الشرقي لحلف شمال الأطلسي ـ مثل لاتفيا وليتوانيا وإستونيا وبولندا ـ في حالة تهديد الروس بالتقدم غربًا. وقد تحاول روسيا أيضًا إثارة أزمة في واحدة أو أكثر من دول البلقان لتقسيم الاهتمام والموارد الأميركية والأوروبية. وفي آسيا من المرجّح أن تكون تايوان في حالة تأهّب بشأن التحركات الصينية المحتملة لأخذ الجزيرة.

الاتجاهات الجيوسياسية ومستقبل الحروب من زاوية أميركية[1]

الموضوع

تقرير لمؤسسة "راند" الأميركية حول مستقبل الحروب في بيئة عالمية متغيّرة وتأثيراتها على القوات الجوية الأميركية تحت عنوان "الاتجاهات الجيوسياسية ومستقبل الحرب"، صادر عام 2020.

ملخّص

في هذا التقرير يجري التركيز على ستة اتجاهات جيوسياسية رئيسية تتمثّل بطرح أسئلة من وكيف ومتى ولماذا سوف تحارب الولايات المتحدة في الصراع القادم: الاستقطاب الأميركي وانكماش نفقاتها، وصعود الصين، وإعادة تقييم آسيا، وظهور روسيا الساعية للانتقام، والاضطراب في أوروبا، والاضطراب في العالم الإسلامي - لتحديد دوافع الصراع بين الحاضر وعام 2030.

تشير هذه الاتجاهات الستة معًا إلى ثلاث نتائج شاملة. أولًا، إن العديد من الافتراضات الجيوسياسية الأساسية في استراتيجية الدفاع الوطني للولايات المتحدة لعام 2018 - حول مركزية منافسة القوى العظمى واحتمال وقوع عدوان في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وأوروبا والشرق الأوسط - صحيحة. ثانيًا، على الرغم من أنّ خصوم الولايات المتحدة من المرجّح أن يظلوا مستقرّين نسبيًا على مدار العقد المقبل فمن المرجّح أن يتغيّر حلفاء الولايات المتحدة، خاصة وأنّ أوروبا أصبحت مشغولة بشكل متزايد بمشاكلها الخاصة، ومع تفاعل آسيا مع صعود الصين. ثالثًا، وهو الأكثر أهمية، سيواجه الاستراتيجيون الأميركيون سلسلة متعمّقة من المعضلات الاستراتيجية، من حيث احتمال نشوب صراع في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وأوروبا والشرق الأوسط، تفرض سحب الموارد الأميركية المحدودة في اتجاهات مختلفة.

أولًا؛ برزت الولايات المتحدة كواحدة من الجهات الفاعلة الرئيسية (الجهة الفاعلة الرئيسية الأولى) على الساحة العالمية أثناء فترة من الوحدة السياسية الراسخة في ما يتصل بأمور السياسة الخارجية، وخاصة حيال الحاجة

[1] Raphael S. Cohen, Eugeniu Han, Ashley L. Rhoades, "Geopolitical Trends and the Future of Warfare", RAND Corporation, January 2020.
https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR2849z2.html

إلى احتواء الشيوعية ودعم النزعة الدولية الليبرالية، التي اقترنت بالقوة العسكرية الأميركية والإيمان بالوعود المتعدّدة الأطراف. لكن هذا الإجماع تآكل تدريجيًا على مدى العقود الماضية؛ واليوم أصبح الأميركيون أكثر استقطابًا وغموضًا بشأن دور الولايات المتحدة في العالم. إن تراجع الولايات المتحدة عن موقفها العالمي (سواء بسبب الجمود السياسي أو الخيارات السياسية) من الممكن أن يؤثر على كل شيء ابتداءً من ميزانياتها الدفاعية وصولًا إلى استعدادها لإلزام قواتها في الخارج.

ثانيًا؛ وبالتوازي، يتزايد تطوّر الصين من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية. لقد تحدّت الصين تاريخيًا خصومًا أكثر قوة للنهوض بالأولويات المحلية والدفاع عن مجالها الاستراتيجي وتوسيع نطاقه. وفي المستقبل، وبينما يواجه الرئيس الصيني شي جين بينج ضغوطًا داخلية، ومع توسُّع المحيط الخارجي الاستراتيجي للصين في مختلف أنحاء منطقة الهند والمحيط الهادئ، من المرجّح أن تكافح الصين لهذه الأسباب ذاتها.

ثالثًا؛ مع صعود الصين، تواجه بقية آسيا خيارًا استراتيجيًا قاسيًا: الموازنة مع بكين. والمسارات التي تختارها هذه البلدان ستكون لها بدورها آثار عميقة على هيكل التحالف الأميركي في الهند والمحيط الهادئ. ومن المرجّح أن تطوّر بعض الدول مثل الهند وفيتنام روابط أوثق مع الولايات المتحدة، في حين من المرجّح أن تصبح العلاقات الأخرى ـ وخاصة مع الفلبين وربما كوريا الجنوبية ـ أكثر خطورة.

رابعًا؛ على الرغم من أنّ صعود الصين يهدّد بعرقلة الديناميكية في آسيا (وربما على المستوى العالمي) فإن الولايات المتحدة تواجه أيضًا عودة عدوّها القديم روسيا. بعد عدة عقود من الهدوء في أعقاب الحرب الباردة، أصبحت روسيا أكثر عدوانية، وخاصة في المناطق القريبة من مجالها الجغرافي. عبر الإيحاء أنها قوة دولية رائدة، وإن كانت قوةً محبطة، تصوّر روسيا نفسها على أنها راغبة باستمرار في استخدام القوة العسكرية والإكراه تحت عتبة الحرب لمنع توسُّع منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي ضمن مجالها الجغرافي الحيوي، وحماية الروس من أصل روسي والمتحدّثين بالروسية، وتعزيز مصالحها كقوة عظمى.

خامسًا؛ فيما تعود روسيا إلى الظهور باعتبارها تهديدًا، تخاطر أوروبا بأن تصبح مجزَّأة وأن تستوعب التحدّيات الخاصة بها. تواجه أوروبا سلسلة من التحدّيات كالهجرة، والإرهاب، والشعبوية، فضلًا عن روسيا الجديدة التي تهدّد في ظلها قدرة الاتحاد الأوروبي على الاستجابة الفعّالة لهذه التهديدات، ما قد يغيّر تحالفات الولايات المتحدة.

وأخيرًا، على الرغم من أنّ الصين وروسيا تشكّلان تهديدًا قويًا عظيمًا، ركّزت الحروب الأميركية منذ هجمات 11 أيلول 2001 الإرهابية على الأقل على ثلاثة تحدّيات مترابطة نابعة من العالم الإسلامي على وجه التحديد وهي: الإرهاب، والدول الضعيفة، والحروب بالوكالة المتنامية. وبالنظر إلى المستقبل في عام 2030، من المرجّح أن تستمر هذه التحدّيات الثلاثة في تشكيل مستقبل الحرب وأن تقود الولايات المتحدة في الوفاء بالتزاماتها.

التقديرات المستقبلية بالنسبة للداخل الأميركي: الجمود وخيبة الأمل والانعزالية

لسوء الحظ، لا يوجد سبب بسيط للافتراض بأن الاستقطاب المتزايد للناخبين في الولايات المتحدة سوف ينتهي في أي وقت قريب. من حيث الهيكل، ورغم المطالب الدائمة بإيجاد حزب ثالث، فإن الحزبَين الرئيسيَّين سيواصلان الاحتفاظ بالسلطة. منذ منتصف القرن التاسع عشر، شُغِلت الرئاسة من قبل طرف جمهوري أو ديمقراطي، وعلى الرغم من أنّ المستقلين كان أداؤهم أفضل على مستوى الدولة والمستوى المحلي إلا أنّهم لا يزالون يشكّلون أقلية صغيرة من أصحاب المناصب. من حيث المضمون، إن الانقسامات الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية والعرقية والثقافية التي تدفع نحو الاستقطاب -الساحل في مقابل الريف، والياقات الزرقاء في مقابل الياقات البيضاء، وأعراق الأقليات في مقابل العرق الأبيض ـ لا تبدو أقرب إلى الحل. ويترتّب على هذا الاتجاه توقُّعان؛ أولًا من المرجّح أن يستمر الجمود الحزبي دون وقوع حدث كارثي (مثل هجوم إرهابي آخر على غرار هجمات 11 أيلول) وهذا قد يحدّ من قدرة الزعماء السياسيين على الدفع بالمبادرات الجديدة الرئيسية عبر الكونغرس، بما في ذلك ما يتعلق بالسياسة الخارجية والدفاعية.

وثانيًا، قد تستمر خيبات الأمل الأميركية حيال الانخراط العالمي بالنمو. في استطلاع رأي أجراه معهد "غالوب" ازدادت نسبة الأميركيين الذين عبّروا بـ "قليل جدًا" أو "لا" عن إيمانهم بالرئاسة والكونغرس بشكل كبير منذ عام 2002. والواقع أنّ المؤسسة الحكومية الوحيدة في الولايات المتحدة التي يعبّر معظم الأميركيين عن الثقة بها باستمرار بـ "أوافق" أو "أوافق بشدة" هي المؤسسة العسكرية. ومنذ عام 2001 دأبت المؤسسة العسكرية على تسجيل أكثر من 70 في المئة تأييدًا في استطلاعات الرأي. أما في ما يتعلق بتراجع الأميركيين عن الليبرالية الدولية فإن الاتجاه يبدو أكثر غموضًا إلى حد ما. يشير استطلاع "غالوب" الذي يعود إلى مطلع الألفية إلى أن الأميركيين غير راضين عن دورهم في النظام العالمي. وبصورة مماثلة كشفت دراسة استقصائية أجرتها مؤسسة بيو - PEW عام 2016 أنّ 57٪ من الأميركيين يعتقدون أن الولايات المتحدة لا بد أن "تتعامل مع مشاكلها الخاصة وأن تسمح للبلدان الأخرى بالتعامل مع مشاكلها قدر استطاعتها". لقد وعد الرئيس الأسبق باراك أوباما "بأن الوقت قد حان للتركيز على بناء الدولة في الداخل" لكنه كان لا يزال يأمر بزيادة القوات في أفغانستان والتدخل العسكري في ليبيا. كما وعد الرئيس السابق دونالد ترامب باستراتيجية "أميركا أولًا" لكن بعد أقل من ثلاثة أشهر من تولّيه منصبه أمر بضربات جوية ضد نظام الأسد لاستخدامه أسلحة كيميائية، سواء لأسباب إنسانية أو لدعم قرارات اتفاقية الأسلحة الكيميائية أو الأمم المتحدة. وتظل مسألة استمرار القادة المستقبليين في إثارة المشاعر الشعبوية مسألة مفتوحة. ومع تقاعد القادة السياسيين لجيل الحرب الباردة تدريجيًا من الحياة العامة قد يكون هناك عدد أقل من المدافعين عن النزعة الدولية للولايات المتحدة. وتشير دراسة أجراها معهد كاتو الليبرالي إلى أن جيل الألفية يرى أن العالم أقل تهديدًا، وهو أكثر تشكيكًا في التدخّل العسكري، ومن المرجّح أن يدعم "استراتيجية كبرى أكثر تقييدًا". إذ تواجه الولايات المتحدة ضغوطًا في الميزانية مع تزايد عجزها ومن المرجّح أن يزداد الضغط السياسي لتجنّب التدخّلات الأجنبية المكلِفة.

التقديرات المستقبلية حول صعود الصين: زيادة الضغط المحلّي والتوسّع في المحيط الخارجي الاستراتيجي

بحلول عام 2030 سيكون بوسع الصين أن تصبح على استعداد متزايد لاستخدام القوة. وعلى الصعيد المحلي عمل الرئيس الصيني على ترسيخ سلطته ورفع حدود ولايته الرئاسية، الأمر الذي سمح له بالبقاء في السلطة إلى ما لا نهاية. ويأتي التحوّل الرسمي في السلطة أيضًا مع تغيير في مواقف النخبة. ومن ناحية أخرى لم يعد هناك أي تغيير في السلطة. ورغم أن قياس الرأي العام في الصين لا يزال صعبًا فإن المسؤولين الحكوميين الصينيين الذين قابلناهم كثيرًا ما تحدّثوا عن شي جين بينغ بعبارات مبهجة، وإن كانت مبهَمة ووضعوه إلى جانب ماو تسي تونغ. وهذا الانبهار بـ "شي" ومركزية سلطته ينطوي على عدة انعكاسات على استعداد الصين لاستخدام القوة. أولًا، أحكم "شي" قبضته على جيش التحرير الشعبي الصيني الذي كان يُعتقَد ذات مرة أنه أصبح مستقلًا عن الحزب، وربما كان ذلك أكثر إثارة للقلق. ومع ارتفاع التوقّعات الصينية بشأن أداء شي برزت العقبة التي تحول دون نجاح شي وهي تتلخّص بـ: الاقتصاد الصيني آخذ في التباطؤ، وإن كان من الصعب الاعتراف بذلك. وكثيرًا ما تستخف الجهات الخارجية بالضغط الاقتصادي على النظام وتثير الصين مطالبها في بحرَي الصين الشرقي والجنوبي.

وفي السنوات الأخيرة بنت بكين الكثير من المنشآت العسكرية على جزر اصطناعية (بما في ذلك معدّات التشويش والصواريخ الباليستية في جزر سبراتلي) وفي المطارات القادرة على استقبال قاذفات القنابل بعيدة المدى. هذه القواعد قد تمكّن الصين في نهاية الأمر من إعلان منطقة دفاع جوي مماثلة لما حاولت الصين فرضه في بحر الصين الشرقي عام 2014. وزادت الصين الدوريات بواسطة الطائرات العسكرية وسفن خفر السواحل وسفن الصيد "المدنية" في المناطق القريبة من المياه الإقليمية اليابانية، بالقرب من جزر سينكاكو المتنازع عليها في بحر الصين الشرقي؛ ومن المحتمل أن تستمر هذه الدوريات.

وخارج النطاق البحري، تضمّ "مبادرة الحزام والطريق" الصينية أكثر من 60 دولة، وقد تؤدي في الوقت المناسب إلى زيادة وجودها العسكري العالمي. وقد أنشأت الصين قاعدة عسكرية في جيبوتي، كما أنها قد تنظر في إنشاء مرفق ثان في جنوب المحيط الهادئ. إن الاستثمارات الضخمة التي تقوم بها الصين في مرافق الموانئ من شأنها أن تمهّد الطريق أمام مرافق بحرية أخرى في الخارج، ما يوسّع من نطاق الصين على الصعيد العالمي على الرغم من أنه ليس تهديدًا مباشرًا للولايات المتحدة، إلا أنّ التوسّع الصيني في المناطق القريبة نسبيًا من القواعد العسكرية الأميركية يمكن أن يؤدّي إلى توتّرات إضافية.

وفي المقام الأول ستظل تايوان واحدة من أكثر المواقع المعقولة لصراع مسلّح. ويعتبر المسؤولون الصينيون تايوان هدفهم الجغرافي السياسي الأول. والواقع هو أن "شي" يرى إعادة توحيد الصين بالكامل أمرًا أساسيًا لتحقيق التجديد الوطني وأن "حل قضية تايوان" يبقى عنصرًا رئيسيًا في استراتيجية الصين طويلة

الأمد. وبالتالي قد ينظر "شي" إلى حل قضية تايوان قبل مغادرة منصبه باعتبارها أمرًا محوريًا كإرثٍ له. إضافة إلى أنّ أزمات مضيق تايوان المتكرِّرة تبيّن كيف يمكن لأزمة تايوان أن تؤدي إلى الحرب.

وبوجه عام ربما تكون الصين حريصة على تحدّي الولايات المتحدة. وكما كتب عالم السياسة غراهام أليسون: "إن الصينيين صابرون استراتيجيًا: فما دامت الاتجاهات تتحرّك لصالحهم، فهم مرتاحون في انتظار المشكلة" لأن الصدام السابق لأوانه قد يؤدّي إلى عرقلة التنمية الاقتصادية في الصين. لكن إذا كانت الضغوط المحلية أو الطموحات الدولية تفرض خلاف ذلك فقد أثبتت الصين في الماضي أنها سوف تخاطر بالحرب. ومن المرجّح أن تكون أكثر تحمّلًا للمخاطر مستقبلًا، وخاصة إذا مال توازن القوى المتصوَّر لصالحها.

التقديرات المستقبلية حول آسيا: هل سيكون القرن التاسع عشر قنبلة موقوتة؟

عند التنبؤ بمستقبل آسيا رسم "أوسلين" القياس التالي: "إن النزاعات الإقليمية الحالية في آسيا تشبه الصراعات الأوروبية في القرن التاسع عشر". إن تشبيه أوسلين إن صح يرسم صورة مظلمة لما يمكن أن يحدث في المستقبل. يوجد اختلافات رئيسية بين المناطق (على سبيل المثال، الصراعات البرية في مقابل الصراعات البحرية المركزية) والفترات التاريخية (على سبيل المثال، استقرار وجود الأسلحة النووية). ومع ذلك هناك ما يكفي من القياس الذي يشير إلى أن آسيا تواجه فرصًا أكبر لنشوب حرب واسعة النطاق بين دولها في المستقبل.

أولًا؛ رغم نفور آسيا التاريخي من التحالفات الرسمية فإن البلدان الآسيوية تعمل على تطوير شراكات عسكرية حديثة النشأة. ولعلّ أفضل مصداق على ذلك هو ما يسمّى بالمجموعة الرباعية المؤلَّفة من الولايات المتحدة واليابان وأستراليا والهند. باعت اليابان سفن الدوريات والطائرات لماليزيا وفيتنام والفلبين، وهي تحاول بيع المعدّات لبلدان أخرى بما فيها الهند وأستراليا. وعلى نحو مماثل تعمل فيتنام على توسيع نطاق تعاونها ليس مع الولايات المتحدة فحسب بل مع دول إقليمية أخرى مثل الفلبين. بيد أن هذه العلاقات تتوقف دون وجود تحالفات رسمية. وإذا ما تعاركت دولة واحدة مع الصين فلن يكون هناك ما يضمن مشاركة بلدان أخرى لمساعداتها. وفي نهاية المطاف قد يعني هذا أن آسيا قد تعاني أسوأ ما في العالمين: فبدون ضمانات أمنية محدَّدة قد لا تكون هذه الشراكات صريحة بالقدر الكافي لتجنّب سوء التقدير وردع العدوان، لكنها في نفس الوقت لا تزال تشكّل رابطة كافية لزيادة احتمالات اندلاع الحروب المحلية في المستقبل.

ثانيًا؛ رغم أنّ عدة بلدان آسيوية ركّزت على التنمية الاقتصادية الداخلية بدلًا من التحايل على النفوذ الإقليمي طيلة العقود الكثيرة الماضية، فهذا قد يتغير. خلال الثمانينيات والتسعينيات ركّزت الصين على التنمية الداخلية بدلًا من إسقاط قوتها في الخارج. والتزمت اليابان أيضًا بدستورها المسالم حيث تجنّبت القوة العسكرية من أجل نفوذها السياسي والاقتصادي. وإلى جانب الاشتباكات الحدودية الدورية مع باكستان ركّزت الهند بالإجمال على التنمية الاقتصادية. في الثمانينيات، اعتمدت فيتنام سياسة "دوي موي" (Doi Moi) الخارجية وقد ركّزت على "تطوير اقتصاد متعدّد القطاعات، قائم على السوق وعلى تجديد الهيكل الاقتصادي واستقرار البيئة

الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز العلم والتكنولوجيا وفتح العلاقات الخارجية للبلاد". وفي المستقبل قد يؤتي التوسُّع ثماره مرة أخرى. إن بحرَيْ الصين الشرقي والجنوبي اللذين يشكّلان مركزًا تجاريًا هامًا بصورة دائمة، يشكّلان موارد ذات قيمة اقتصادية متزايدة لاستغلالها. حيث يأتي من بحر الصين الجنوبي ما يقرب من 10 ٪ من الإنتاج العالمي للأسماك وحوالي 3.4 تريليون دولار من الشحن عبر هذه المياه، بالإضافة إلى مورد ذي قيمة قد يقع تحت قاع المحيط. وفي منطقة تحتاج إلى الطاقة تقدِّر "إدارة معلومات الطاقة" أنه يوجد نحو 200 مليون برميل من النفط و1 إلى 2 تريليون قدم مكعّب من احتياطيات الغاز الطبيعي في بحر الصين الشرقي.

يحتوي بحر الصين الجنوبي على احتياطي من الثروات يقدّر بنحو 11 مليار برميل من النفط و190 تريليون قدم مكعّب من الغاز الطبيعي. وكما حصل في القرنين التاسع عشر والعشرين فإن النقاشات المحلية بشأن السيادة يمكن أن تشعل فتنة إقليمية. ومن المرجّح أن يواجه "شي" ضغوطًا متزايدة من أجل استعادة تايوان في المستقبل لكنّ لتايوان أفكارًا أخرى. وفقًا لمركز الدراسات الانتخابية التابع لجامعة تشنغشي الوطنية في تايوان إن سكان تايوان يعرِّفون أنفسهم بأنهم "تايوانيون" (60.4٪ عام 2014 بعد أن كانوا 17.6٪ عام 1992) وعدد أقلّ يقولون إنهم "صينيون وتايوانيون" (32.7٪ بعد أن كانوا 46.4٪ خلال نفس الفترة 1992-2014). علاوة على ذلك قد ينظر المواطنون التايوانيون الذين زاروا الصين إلى أنفسهم على أنهم يحملون جنسية منفصلة. ولا سيما أن استطلاعات الرأي تعطي الفكرة التوحيدية أقل من 10٪ كما أن التايوانيين الأصغر سنًّا هم أقل إثارة للفكرة من الجيل الأكبر سنًّا. وهذا ينذر بمستقبل مظلم للعلاقات عبر المضيق لأنه كما قال العالم السياسي دانيال لينش "من غير المرجّح أن تتسامح بكين مع استقلال تايوان الفعلي إلى ما لا نهاية". بيد أن الصراع في تايوان سوف يشمل دولًا أخرى. وبصرف النظر عن قانون العلاقات مع تايوان الذي ينص على احتفاظ الولايات المتحدة بالقدرة ـ وإن لم ذلك ملزمًا ـ على التدخّل بالنيابة عنها فإن قرب تايوان من جزر اليابان الجنوبية على سبيل المثال يجعلها محورية بالنسبة للأمن الياباني أيضًا. وكما لاحظ أحد الأكاديميين ومستشاري الحكومة اليابانية فإنّ استيلاء الصينيين على تايوان سيكون "نهاية اللعبة بالنسبة لليابان".

التقديرات المستقبلية حول روسيا المنتقمة: عودة روسيا الأكثر حزمًا

يكاد يكون من المؤكد أن روسيا سوف تستمر في مسارها الاستراتيجي الحالي وخاصة بعد إعادة انتخاب بوتين في آذار /مارس 2018 لفترة ولاية أخرى مدتها ست سنوات. بيد أن الظروف الاقتصادية سوف تحدّ من أعمال روسيا. إن الاقتصاد الروسي ينمو على الرغم من انخفاض أسعار النفط والعقوبات الغربية لكن صندوق النقد الدولي ذكر عام 2018 أن " اقتراب روسيا من مستويات دخل الاقتصاد المتقدم قد توقَّف، ووزنها في الاقتصاد العالمي يتقلّص". وبالتالي فإن النتيجة الصافية قد تكون عودة روسيا الأكثر حزمًا، وليس روسيا الأكثر قوة.

ربما تتمحور جهود روسيا حول فضاء ما بعد الاتحاد السوفياتي. ونظرًا لمخاوف روسيا من "الثورات الملوّنة" فقد تتدخّل في شؤون أي من أعضاء منظمة معاهدة الأمن الجماعي ـ أرمينيا وبيلاروسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان ـ إذا ما هددت الاضطرابات الشعبية الأنظمة الموالية لروسيا في هذه البلدان. ولأسباب مماثلة قد تحافظ روسيا على الدعم الاقتصادي والسياسي والعسكري القوي لمناطق دونيتسك ولوغانسك الانفصالية في أوكرانيا وأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية في جورجيا، وبدرجة أقل ترانسنيستريا في مولدوفا. إن تطوير روسيا لضربات بعيدة المدى وللدفاع الجوي والقوات القابلة للانتشار السريع ـ فضلًا عن دمجها مع الوكلاء المحليين والشركات العسكرية الخاصة ـ من شأنه أيضًا أن يفتح الباب أمام إمكانية القيام بعمليات استكشافية محدودة. ورغم عدم وجود دلائل فورية على أن روسيا سوف تقوم بعملية استكشافية أخرى فإنها قد تفعل ذلك إذا ما رأت فرصة مناسبة.

والواقع أن الزعامة الروسية والمنظّرين العسكريين يؤكّدون على القدرات الهجومية والعمل السريع والخداع باعتبارها عناصر أساسية من عناصر الحروب في المستقبل. ولا سيما أن روسيا قد تركّز على "التدابير النشِطة" مثل العمليات الحاسوبية وحملات التلاعب من أجل التأثير على التطوّرات المحلية في الولايات المتحدة وغيرها من الديمقراطيات الغربية كوسيلة لتغيير أولويات سياساتها الخارجية وإحداث انشقاقات في حلف شمال الأطلسي. وعلى الرغم من التفاوت الاقتصادي والعسكري بين روسيا والولايات المتحدة فإنّ روسيا تعتقد أنها قادرة في نهاية المطاف على كسب المنافسة مع الولايات المتحدة من خلال هذه التدابير من دون تورّطها بالتدخّل العسكري المباشر.

التقديرات المستقبلية حول أوروبا حيث يتزايد التوتر والانقسام والانزواء

إذا نظرنا إلى عام 2030 فمن المرجّح أن تصبح أوروبا أكثر انقسامًا، وأن تميل بقدر أعظم إلى التطلّع نحو الداخل. ورغم الانخفاض الأخير في عدد المهاجرين فسوف يستمرون في التوجّه نحو أوروبا، وسيبقى المهرّبون الذين استفادوا من الأزمة موجودين لتيسير سفرهم. وعلاوة على ذلك، حتى لو توقّفت الهجرة غير القانونية فإن الاتحاد الأوروبي لا يزال بحاجة إلى التصدي لملايين المهاجرين الموجودين بالفعل داخل حدوده بما يضمن استمرار الأزمة لسنوات قادمة. إضافة إلى ذلك لا تزال أوروبا عُرضة للهجمات الإرهابية. ويتوقّع الكثير من الدراسات أنّ الإرهاب سوف يزداد على الأرجح خلال السنوات الخمس إلى العشر القادمة مع انهيار ما يسمّى بـ "خلافة" داعش وعودة المقاتلين إلى أوطانهم في أوروبا والإفراج عن الأفراد المسجونين حاليًا بتهمة الدعم المادي للإرهاب بين عامي 2019 و2023. وما دامت منطقة شنغن موجودة، فستواصل أوروبا مواجهة تحدّيات في رصد تحرّكات الإرهاب عبر الحدود. وبما أن صعود سياسات الهوية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بأزمة الهجرة والإرهاب فدعم الأحزاب القومية والشعبوية يمكن أن يستمر وربما ينمو مستغلًا فشل الاتحاد الأوروبي في الاستجابة لهذه الأزمات. ومن شأن هذه التحرّكات أن تدفع المزيد من البلدان إلى مغادرة الاتحاد الأوروبي

وخاصة في أعقاب "بريكست" (أي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي). ورغم أن بريكست لم تحرِّك الدومينو في مختلف أنحاء أوروبا، فإنّ بلدانًا أخرى قد تحذو حذو بريطانيا.

وأخيرًا يبدو أن روسيا على استعداد لأن تصبح أكثر عدوانية وبدرجة أقل في السنوات المقبلة. والنتيجة النهائية هي أنّ أسباب عدم الوضوح داخل أوروبا يبدو أنّها ستستمر، وربما تتفاقم على مدى العقد المقبل.

التقديرات المستقبلية للعالم الإسلامي: الإرهاب وعدم الاستقرار والصراع الإقليمي

يوجد القليل من الأدلّة التي تشير إلى أن الاضطرابات التي تعصف بالعالم الإسلامي ستحلّ نفسها على مدى السنوات العشر إلى 15 سنة القادمة. بل على العكس هناك عدة أسباب وجيهة للاعتقاد بأن هذه التحدّيات ستستمر وربما تتفاقم على مدى العقد المقبل. وبالتالي، ينبغي على الجيش الأميركي أن يتوقَّع طلبًا مماثلًا أو ربما متزايدًا على الموارد اللازمة لمعالجة هذه المشاكل. ما زال "الإرهاب الإسلامي الراديكالي" مستمرًا رغم النجاحات الأخيرة في الحرب على الإرهاب، وهناك ثلاثة أسباب من لاحتمال أنّ الولايات المتحدة ستظل تواجه تهديدًا مستمرًا للعقد القادم من جهة الجماعات الإرهابية الإسلامية الراديكالية في العالم الإسلامي. أولًا؛ وكما يقول "سيث جونز" خبير الإرهاب، "فإن "قوة الجماعات الإرهابية الإسلامية" لم تكن خطيرة أبدًا لكنها نمت بفعل عوامل مثل انهيار الحكومات في بلدان مثل العراق وسوريا واليمن". كما يلاحظ جونز أنّ حجم العوامل يمكن أن يؤدي إلى ولادة جديدة للحركة مثل الانسحاب العسكري الأميركي أو ربيع عربي آخر أو زعيم كاريزمي جديد.

ومع أنّ الولايات المتحدة حقّقت انتصارات ضد داعش إلا أن الجماعات الإرهابية الشيعية أصبحت أكثر قدرة. ويبلغ عدد أفراد حزب اللّه اللبناني الآن نحو 40000 جندي ويتمتع العديد منهم بتجربة قتالية حديثة في سوريا. وبفضل تمويل إيراني يقدّر بـ 100 إلى 200 مليون دولار جمعت المجموعة ذخيرة من حوالي 150000 صاروخ وقذائف SA-22 الروسية الصنع، والطائرات بدون طيار، وغيرها من القدرات العسكرية المتقدّمة. ومع أنّ إمكانيات الميليشيات العراقية الشيعية ربما تكون أقل إلا أنها أكثر عددًا، مع وجود جنود يتراوح عددهم بين 110000 و120000. تزعم إيران أيضًا أن هذه الجماعات مثل "عصائب أهل الحق" أو "كتائب حزب اللّه" مدعومة من إيران وكانت قد هاجمت قوات الولايات المتحدة في الماضي. وأخيرًا، حتى لو نجحت الولايات المتحدة في القضاء على الإرهاب الإسلامي السنّي والشيعي في الشرق الأوسط فإن ذلك قد لا يضع حدًا لهذا التهديد.

والآن تمتد الجماعات الإرهابية الإسلامية المتطرّفة إلى العالم من ليبيا إلى نيجيريا، ومن مالي إلى الصومال؛ عبر آسيا الوسطى؛ عبر أفغانستان وباكستان؛ وإلى جنوب شرق آسيا، ولا سيما الفلبين وماليزيا وإندونيسيا – فضلًا عن الشركات العاملة في الغرب. وبالتالي من غير المرجّح أن تتمكّن الولايات المتحدة وحلفاؤها من القضاء بشكل حاسم على الإرهاب الإسلامي المتطرّف بحلول عام 2030. وستزداد مشكلة عدم الاستقرار الداخلي المستمرة التي تجتاح المنطقة حتى عام 2030 تعقيدًا. وبإشارة مسبقة، يبدو أن عددًا قليلًا من الصراعات

الحالية في العالم الإسلامي يقترب من التوصّل إلى حل دائم. وحتى في عدد قليل من البلدان التي انحسر فيها العنف مثل العراق، تظل المرارة وانعدام الثقة بين الفصائل دون معالجة إلى حد كبير، ويمكن أن تنزلق بسهولة إلى صراع مفتوح. وعلاوة على ذلك، إذا انتهت الصراعات الجارية في العالم الإسلامي غدًا فإن مجرّد حجم الأضرار الحالية سيترك هذه البلدان عُرضة لعدم الاستقرار لبعض الوقت في المستقبل.

ومن غير المستغرب أن يتنبّأ الخبراء بأن استعادة الاستقرار الإقليمي سوف تستغرق سنوات وربما عقود من الزمن. إضافة إلى ذلك فإن عدم الاستقرار المستمر قد يمتد إلى بلدان مجاورة أخرى يمكن لأي منها أن يندلع في أعمال عنف بين الآن وعام 2030. الأردن مثلًا هو مأوى اللاجئين الفلسطينيين والعراقيين السوريين والآن حيث يبلغ تعداد السكان السوريين وحدهم 1.4 مليون نسمة في بلد يبلغ تعداد سكّانه 7.5 مليون نسمة، وهو ما يساهم في تحقيق معدّل بطالة بنسبة 22٪ وزيادة الضغط على النظام الملكي الحاكم. وعلى غرار الأردن، يأوي لبنان نحو 1.5 مليون لاجئ سوري ولا يزال يتعامل مع آثار حربه الأهلية وحروبه مع "إسرائيل" وآخرها في عام 2006. وفي نهاية المطاف قد يستمر رجال المنطقة الأقوياء بالسقوط. إن ولي عهد المملكة العربية السعودية الشاب محمد بن سلمان يحاول ترسيخ السلطة لإصلاح الدولة السعودية المحافِظة واجتذاب الاستثمار الخارجي، لكنه يخاطر بردّة فعل عكسية من جهة العناصر المحافظة القوية داخل المجتمع السعودي وأطراف أخرى من الأسرة المالكة. ومع أنّ الزعيم العسكري عبد الفتاح السيسي رسّخ سيطرته على مصر في الوقت الراهن إلا أنّ البلاد ما زالت تواجه مجموعة من المشاكل الاقتصادية والإرهابية، وما زال السخط الشعبي الذي أسفر عن الإطاحة بسلفه قائمًا. وقد واجه نظام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بالفعل انقلابًا عسكريًا واحدًا فاشلًا في تموز/يوليو 2016؛ وكان ردّه عبر اعتقال 60000 من الأتراك وطرد 150000 من موظفي الحكومة لمحاولة لتعزيز السلطة.

نظرًا لحجم هذه البلدان وأهميتها، يعتبر عدم الاستقرار في أي منها متبوعًا بعواقب إقليمية. إنّ تكثيف الصراع الإقليمي، بالنظر إلى عام 2030، يعني أن الكثير من الدول في المنطقة سوف تكون لديها الأسباب اللازمة لتصعيد الصراع الدائر بالفعل بين الدول في المنطقة.

أولًا، مع وجود نظام صديق في العراق ووجود تقليدي أميركي أقلّ في المنطقة، ونظام الأسد مع قبضة أقوى على سوريا، سوف تتمتّع إيران ببيئة استراتيجية سليمة نسبيًا، وتكون في وضع أفضل من الماضي لتحقيق طموحاتها للهيمنة الإقليمية. وقد تستفيد من شبكتها الواسعة من الجماعات الإرهابية وجماعات الميليشيات في جميع أنحاء المنطقة التي طوّرتها على مدى العقود الماضية. إن إيران تتمتّع بتحالف ملائم مع روسيا ما يعطيها غطاءً إضافيًا من القوة العظمى لأعمالها. وفي الوقت نفسه ستواجه إيران مشاكل اقتصادية متزايدة. وعلى الرغم من "خطة العمل الشاملة المشتركة" وتخفيف العقوبات بعد الصفقة النووية، فإن اقتصاد إيران لم يتعافَ بالكامل ما خلق استياءً شعبي تجاه النظام. وإذا نجحت الولايات المتحدة في إعادة فرض العقوبات، لن

يؤدي ذلك إلا إلى زيادة الألم وربما إلى تعزيز الأطراف السياسية المتشدّدة في إيران، وزيادة فرص استخدام إيران للصراع الدولي لتحويل انتباه الناس عن مشاكلها الداخلية.

ثانيًا؛ قد تشعر المملكة العربية السعودية بانعدام الأمن أكثر فأكثر. ونظرًا لمشاكلها الداخلية المتنامية مثل انخفاض أسعار النفط، والتطرّف، والإرهاب، قد تصبح المملكة العربية السعودية أكثر حساسية تجاه تهديدات إيرانية حقيقية أو متصوَّرة لاستقرارها أو لنظامها السنّي. فضلًا عن ذلك، فإن التحريض العدواني ضد توسيع المصالح الإيرانية من شأنه أن يخدم المصالح السياسية الداخلية للأسرة المالكة، وأن يساعد بن سلمان على تعزيز سلطته ودفع أجندته الداخلية إلى الأمام.

ثالثًا؛ سوف تنظر دول عربية سنّية أخرى إلى النفوذ الإيراني المتزايد بخوف وقد تتزايد مخاوفها من أن تثير إيران الاضطرابات عبر أقلّياتها الشيعية. ومع أن هذه الدول قد لا تريد الحرب في حد ذاتها إلا أنها أثبتت بالفعل اتباعها لقيادة المملكة العربية السعودية. وفي عام 2015 جمعت المملكة العربية السعودية تحالفًا لا يشمل الدعم من دول الخليج فحسب، بل أيضًا من مصر والأردن وحتى من السودان، للتدخّل ضد المتمرّدين المدعومين من إيران في الحرب الأهلية اليمنية. وبعد سنوات ما زال الكثير من هذه الدول مستمرًا في القتال في اليمن حتى لو شكّكت بشكل خاص في حكمة مثل هذه الأعمال. وقد انضمّت البحرين ومصر والإمارات العربية المتحدة إلى مقاطعة قطر بقيادة المملكة العربية السعودية في حزيران/يونيو 2017 والتي كانت ظاهريًا بحجّة دعم قطر الجماعات الإرهابية (مثل حماس) لكنها شكّلت أيضًا انتقامًا للعلاقة الوثيقة بين قطر وإيران.

لـ "إسرائيل" أسبابها الخاصة للقتال. وعلى غرار الدول العربية السنّية أعربت "إسرائيل" عن انزعاجها إزاء النفوذ الإقليمي المتنامي لطهران وتنظر إلى الوجود العسكري الإيراني في سوريا على أنه خط أحمر. كما تنظر "إسرائيل" أيضًا إلى الأسلحة النووية الإيرانية باعتبارها تهديدًا وجوديًا، ولطالما شكّت في وعود إيران بنزع السلاح النووي؛ فقد ضربت بالفعل أهدافًا إيرانية في سوريا، لكن يبدو من غير المرجّح أن تتخلّى إيران عن موطئها العسكري هناك. وعلاوة على ذلك؛ فمع انسحاب الولايات المتحدة من "خطة العمل الشاملة المشتركة" يمكن لإيران استئناف برنامجها النووي. وحتى إذا ظلّت إيران ممتثلة لفترة قصيرة لتجنّب إثارة غضب الموقّعين الآخرين، فإن الكثير من القيود على برنامجها النووي التي أُدرِجَت في خطة العمل الشاملة المشتركة من المقرر أن تنتهي بحلول عام 2030، مما يعني أن إيران يمكن أن تستأنف بعض الأنشطة المتصلة بالطاقة النووية. وإذا حدث ذلك، فسوف تزداد احتمالات حدوث مواجهة إسرائيلية إيرانية واسعة النطاق بحلول عام 2030 بشكل كبير.

ختامًا، تدخّلت إيران في سوريا بزيادة وجودها العسكري في الشرق الأوسط. ومع اعتماد قوى عظمى أخرى وخاصة الصين على المنطقة في الحصول على الطاقة فالشرق الأوسط قد يكون في قمّة التنافس بين القوى العظمى مستقبلًا.

الخلاصات

هذه الاتجاهات مجتمعة توحي بوجود ثلاثة آثار شاملة على الولايات المتحدة تحديدًا وعلى استراتيجية الدفاع في الولايات المتحدة على نطاق أوسع.

أولًا، هذا التحليل يؤكّد صحة الكثير من الافتراضات الأساسية في "استراتيجية الدفاع الوطني" الأميركية. إن المنافسة بين القوى العظمى وخاصة مع الصين وروسيا سوف تعمل باستمرار على تحديد المشهد الجغرافي السياسي المتطلّع إلى عام 2030. ومع ذلك يجب أن تشعر الولايات المتحدة بالقلق بشأن المشاكل الأخرى المطروحة من قِبل إيران وكوريا الشمالية والإرهاب. وكما تشير استراتيجية الدفاع الوطني ضمنًا فقد تزداد احتمالات اندلاع حرب كبيرة في المستقبل مع تقلّص الميزة العسكرية الأميركية؛ ومن ناحية أخرى يفضّل خصوم الولايات المتحدة أيضًا تحقيق أهدافهم بعيدًا عن الصراعات المسلّحة إن أمكن. أخيرًا، وكما تشير استراتيجية الدفاع الوطني، ستظل الهند والمحيط الهادئ وأوروبا والشرق الأوسط مناطق تحتاج الولايات المتحدة إلى ردع العدوان فيها.

ثانيًا، على مستوى أعمق سوف تتغير التحالفات الأميركية ببطء وتأنٍّ. وفي الوقت الذي تعيد فيه آسيا تقييم موقعها الاستراتيجي استجابة لصعود الصين، وفي الوقت الذي تكافح فيه أوروبا تحدّياتها الداخلية الخاصة بها، سوف تكون هناك فرص استراتيجية جديدة مثل الفرص مع فيتنام أو الهند. وفي بعض الحالات يحاول الحلفاء القدماء مثل الفلبين البروز. وفي حالات أخرى، سوف يبقى الحلفاء الحاليون ـ مثل الكثير من الشركاء الأوروبيين مؤيدين بشدة لأميركا ولكن قد يفقدون الإرادة في الكفاح إلى ما هو أبعد من مصالحهم المباشرة. وخلاصة القول إنه إذا كان من غير الممكن أن ينهي أي بلد علاقته الأمنية مع الولايات المتحدة، فمن المؤكد تقريبًا خوض الولايات المتحدة حربًا مع مجموعة مختلفة تمامًا من شركاء التحالف في الحرب المقبلة، كما كان عليه الحال خلال العقود الماضية.

وتوحي هذه الاتجاهات الجيوسياسية مجتمعة بأنّ الولايات المتحدة ستواجه معضلة استراتيجية عميقة فيما يتعلّق بكيفية استثمار مواردها الاستراتيجية المحدودة في السنوات المقبلة. إن القليل من الاتجاهات التي تُبحث هنا هي في صالح الولايات المتحدة؛ وكما سبقت الإشارة، هناك صراعات محتملة متعدّدة في الهند والمحيط الهادئ وأوروبا والشرق الأوسط يمكن أن تشمل الولايات المتحدة. وهذه ليست قائمة شاملة: فهناك أجنحة سوداء أخرى محتملة غير مدروسة كالصراع في أميركا اللاتينية أو في إفريقيا قد تحثّ الولايات المتحدة على دفع التزاماتها بالقوة. وحتى إذا لم تحدث هذه الصراعات، فقد تتعرَّض الولايات المتحدة لمزيد من الضغط لتقديم رادع تقليدي موثوق لحلفائها في مختلف أنحاء العالم، مع تجنّب التصعيد الرأسي أو الأفقي الذي قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار، وخاصة إذا استمرت الصين في النمو بمعدّلها الحالي. لا توجد طريقة واضحة لتحديد أولويات الصراعات المحتملة. إن الحرب الدائرة في الهند والمحيط الهادئ مع الصين ـ القوة الوحيدة القادرة على منافسة القدرة العسكرية الأميركية في عام 2030 ـ ربما كانت السيناريو الأكثر خطورة الذي تواجهه

الولايات المتحدة. ولكن من المرجّح أن يكون الصراع القادم في الشرق الأوسط نظرًا إلى أنّ الولايات المتحدة تحارب هناك حاليًا، ومن غير الممكن أن تُحَلَّ أسباب ذلك الصراع في أي وقت قريب. ومن الناحية المثالية ستتلقّى القوات المسلّحة للولايات المتحدة والقوة المشتركة توجيهًا واضحًا ومستمرًا من القيادة السياسية بشأن مكان وضع مواردها المحدودة، لكن الاستقطاب في صفوف الناخبين في الولايات المتحدة يشير إلى أنّ هذا التوجيه النهائي لن يكون قريبًا.

بالنتيجة قد يجد خبراء الإستراتيجية الدفاعية أنفسهم غارقين في مأزق استراتيجي عميق في ظل تهديدات متزايدة وموارد محدودة، وتوجيهات ضئيلة وواضحة بشأن متى وأين نتقبّل المجازفة. ومن الواضح أن هذا ليس نذيرًا بحتمية الحرب في عام 2030. وكما ذُكِر في المقدمة، كانت الحرب بوجه عام آخذة في الانخفاض عندما يُنظَر إليها في سيل التاريخ الكبير. وعلى الرغم من هذه الاتجاهات، يوجد عدة أسباب مثل الأسلحة النووية، والتجارة، والمؤسسات الدولية، على سبيل المثال لا الحصر، للاعتقاد بأنّ صراع القوى العظمى سوف يظل حدثًا نادرًا. ومع ذلك، إذا كانت "الحرب هي استمرار السياسة بوسائل أخرى"، كما افترض فون كلاوسويتز، فإن الاتجاهات الجيوسياسية تشير إلى أوقات أكثر ظلامًا في المستقبل.

تقدير روسي لتهديدات العام 2022

الموضوع

تقرير أعدّه معهد موسكو الحكومي للعلاقات الدولية بالتعاون مع مركز الاستراتيجيات الأوروبية الآسيوية تحت عنوان "التهديدات الدولية 2022: السيطرة على المبادرة" بتاريخ كانون الثاني 2022.

ملخّص

1. الأزمة الأوكرانية والضمانات الأمنية الروسية

لا يزال توسّع الناتو والنهوض بالبنية التحتية العسكرية للحلف على الحدود الروسية مصدر القلق الرئيسي في العلاقات بين روسيا والغرب. تعتبر موسكو الناتو أداة لتعزيز المصالح الأميركية في أوروبا، بما في ذلك في منطقة المصالح الحيوية لروسيا. وقد أثارت كل مرحلة من مراحل التوسّع ردة فعل روسية حادة، لكن احتمال انضمام أوكرانيا وجورجيا إلى الناتو بالتحديد هو "الخط الأحمر" بالنسبة لموسكو.

شروط توصّل روسيا والولايات المتحدة إلى اتفاق بشأن الضمانات الأمنية

تبدأ الولايات المتحدة في الضغط على كييف من أجل تنفيذ اتفاقيات مينسك	**مرجّح**
الرئيس الأميركي جو بايدن مهتم شخصيًا بالتوصّل إلى اتفاق وهو قادر على تحمّل الضغط الداخلي	**مرجّح**
الولايات المتحدة لا تنوي نشر أسلحة هجومية في أوكرانيا	**مرجّح**
لا تعمل بريطانيا العظمى ودول أوروبا الشرقية ودول البلطيق كمفسدين للعملية	**غير مرجّح**
عدم وجود استفزازات واسعة النطاق من شأنها إفشال المفاوضات	**غير مرجّح**
غياب الأزمة السياسية الداخلية في أوكرانيا عام 2022	**مرجّح**
لن يتم تضمين "الموضوع الروسي" في جدول الأعمال السياسي المحلّي للولايات المتحدة عشية انتخابات التجديد النصفي للكونغرس	**مرجّح**

2. المفاوضات الروسية الأميركية: شروط الاستقرار

شروط توصّل روسيا والولايات المتحدة إلى اتفاق بشأن الاستقرار الاستراتيجي والأمن السيبراني

سوف تتجنب روسيا والولايات المتحدة سباق تسلّح واسع النطاق وغير منضبط	**مرجّح جدًا**
إن صعود نفوذ الصين لن يجعلها مشاركًا ضروريًا في المفاوضات بين روسيا والولايات المتحدة	**مرجّح**
سينتقل الحوار حول الاستقرار الاستراتيجي إلى العمل الفعلي ضمن مجموعات العمل	**مرجّح جدًا**
كجزء من المحادثات، سيتمكّن الطرفان من الاتفاق على "معادلة أمنية" مشتركة	**غير مرجّح**
ستواصل وكالات الاستخبارات الروسية والأميركية التعاون في مكافحة الجرائم الإلكترونية	**مرجّح**
لن يكون هناك هجوم إلكتروني مدمّر ضد روسيا أو الولايات المتحدة يمكن نسبته إلى أحد الطرفين	**مرجّح**

3. استراتيجية جيك سوليفان (مستشار الأمن القومي للولايات المتحدة)

تهدف استراتيجية الأمن القومي الأميركية المحدّثة من سوليفان إلى إنشاء مجموعة من مواقع القوة المزعومة في مجالات مختلفة وتتكوّن من خمسة عناصر:

أولًا، التركيز على توفير مساحة إستراتيجية للتنفّس تسمح للولايات المتحدة بتجديد "خزّان قوّتها" من خلال زيادة الاستثمار في البنية التحتية الجديدة والابتكار ورأس المال البشري. ثانيًا، بناء "شبكة" من التحالفات القديمة والجديدة الوثيقة بشكل متزايد مع مراعاة تحدّيات القرن الواحد والعشرين، من خلال إضافة مكوّنات جديدة (التعاون التكنولوجي، والمناخ، والمجال السيبراني) وتوسيعها جغرافيًا، على غرار AUKUS، في المنطقة الآسيوية. العنصر الثالث في الاستراتيجية هو إعادة تشكيل المؤسسات العالمية. لا يتعلق الأمر بإصلاح المؤسسات التي تم إنشاؤها في منتصف القرن العشرين، بل يتعلق ببناء مِنصّات مهمّتها إدارة النفوذ السياسي في المستقبل - أجندة المناخ، وتنظيم السلاسل التكنولوجية أو مكافحة الفساد. العنصر الرابع في الاستراتيجية هو تحويل التركيز من الاستخدام غير المبرّر للقوة العسكرية إلى الدبلوماسية، التي ينبغي أن تنزع فتيل التوتر وتمنع الأزمات، بما في ذلك في الشرق الأوسط. وأخيرًا، العنصر الخامس هو بناء مثل هذه العلاقات مع الصين التي تجعل من الممكن التنافس بفعالية دون الوقوع في صراع، وتسمح بحلّ المشكلات العالمية العاجلة معًا. على الرغم من أن عناصر استراتيجية جيك سوليفان مبنية على الكفاءات المثبتة للسياسة الخارجية الأميركية، فإن احتمالات تنفيذها تعتمد كليًا على نتائج الصراع السياسي الداخلي الذي لا تزال الإدارة الديمقراطية تخسره. ومع ذلك، إذا نجح سوليفان في منع التراجع الفوضوي للولايات المتحدة عن مواقف السياسة الخارجية الحالية فستواجه روسيا في المستقبل غربًا أكثر فعالية وتماسكًا، وإن كان ذلك بتوتّر عسكري أقلّ.

4. انتخابات التجديد النصفي الأمريكية وخطة البنية التحتية لبايدن

سيستمر تأثير دونالد ترامب في الحزب الجمهوري وبين ناخبيه. على المدى القصير سيتولى أولئك الذين لا يتحدثون علانية ضد ترامب الأدوار القيادية في الحزب. وهذا يعني إبقاء عنوان الانتخابات "المسروقة" لعام 2020 على جدول الأعمال. إن ترقية أنصار الرئيس السابق إلى مناصب المسؤولين الإقليميين المسؤولين عن إجراء الانتخابات والتصديق عليها سيشكّل قنبلة موقوتة للانتخابات الرئاسية لعام 2024. ولكن حتى في عام 2022، تبقى الحوادث ممكنة إذا تم الطعن في النتائج، خاصة في الولايات الخاضعة لسيطرة الجمهوريين. في انتخابات التجديد النصفي لعام 2022 سيخسر الديمقراطيون أغلبيتهم في مجلس النواب بالكونغرس. ويتمتع الديمقراطيون بفرصة الاحتفاظ بالسيطرة على مجلس الشيوخ والتعيينات الحكومية، بما في ذلك التعيينات القضائية. لكن فترة السنتين من تمركز السلطة التنفيذية والتشريعية في يد حزب واحد ستنتهي. وإدراكًا لذلك ستسعى قيادة الحزب الديمقراطي في عام 2022 للحصول على الوقت لتمرير مشاريع قوانين جديدة من خلال الكونغرس.

5. تمركز السلطة في الصين

في عام 2022، ستكتمل عملية الانتقال إلى نموذج السلطة غير القابلة للعزل في جمهورية الصين الشعبية. تجري حاليًا عملية "التقديس" الأيديولوجي لشي جين بينغ باعتباره الممثّل الرئيسي لأيديولوجية الأمة الصينية، والتي يمكن مقارنتها في الأهمية فقط بمؤسس جمهورية الصين الشعبية، ماو تسي تونغ. تبنت الجلسة الكاملة السادسة للجنة المركزية الـ 19 للحزب الشيوعي الصيني في تشرين الثاني 2021 قرارًا يضمن مكانة شي كمُنظّر رائد للماركسية الصينية الحديثة، بالإضافة إلى لقبه السابق "جوهر الحزب". سيؤدي تعزيز دولة السلطة "الشخصية" إلى عدد من النتائج المهمة على السياسة الداخلية والخارجية لجمهورية الصين الشعبية:

1. إغلاق النظام ضمن دائرة حكم ضيّقة من الناس سيقلّل من قدرة الإدارة الوسطى على اتخاذ قرارات مستقلة ويقلّل من جودة الإدارة السياسية؛
2. محاربة الإدارات السياسية والمالية، وفرض سيطرة الدولة على الشركات الخاصة الكبرى، وإحياء المفهوم الماوي "للازدهار المشترك"، الذي يتمثل في إعادة التوزيع القسري لدخل الشركات الكبرى لصالح الطبقات الاجتماعية الضعيفة، يقلّل من القدرة على التنبّؤ وجاذبية السوق الصينية للمستثمرين؛
3. سيؤدي تركيز السلطة في يد شي جين بينغ إلى زيادة نشاط السياسة الخارجية الصينية ظاهريًا، ولكن ليس القدرة على التنبؤ بها أو الاعتدال - وهي الخصائص التي ميزت تصرّفات بكين على الساحة الدولية خلال فترات الحكومة الجماعية تحت حكم جيانغ زيمين أو هو جينتاو، كذلك تزداد احتمالية وجود سياسة خارجية أكثر حزمًا من قِبل الصين.

إن استخدام الرئيس الصيني الحالي لعنوان "الشرق آخذ في الازدهار، بينما الغرب في حالة تدهور" يتوافق مع مقولة ماو تسي تونغ "الريح القادمة من الشرق تتغلّب على الريح القادمة من الغرب". من الواضح، في عام 2022، أننا نتوقع زيادة التوتّر في علاقات الصين مع الولايات المتحدة وحلفائها. في الوقت نفسه تسعى جمهورية الصين الشعبية للحدّ من تأثير العوامل الخارجية على سياستها الداخلية. على الرغم من الجهود الغربية للفت الانتباه إلى مشاكل الأويغور وشعب هونغ كونغ فإن المجتمع الدولي قد أصمّ آذانه تجاه الدعوات لمحاسبة الصين. لقد أثبتت جهود بكين في هذه المجالات فعاليتها، ويمكن للمرء أن يتوقع انخفاضًا في أهمية شينجيانغ ومشاكل هونغ كونغ في جدول الأعمال الدولي. ويتمثل عامل التهديد الذاتي لبكين في المدى الذي يمكن أن تؤثر فيه بعض الإجراءات السياسية المحلّية على صورتها في عيون مواطنيها التايوانيين.

6. احتمال تصعيد الأزمة بين الصين وتايوان

لا يمكن استبعاد وجود أزمة بين الصين والولايات المتحدة بشأن تايوان. يمكن تحفيز الأزمة من خلال الأحداث التالية (غير مرجّح حصولها في عام 2022):

1. سوف يزداد الضغط على الصين من قِبل حلفاء أميركا - مما يحفّز بكين على استخدام القوة في بحر الصين الجنوبي على سبيل المثال.
2. ستؤدي خطط شي جين بينغ لتوسيع سلطاته إلى تفاقم سياسي داخلي - وستحتاج بكين إلى أزمة دولية لتهدئة المجتمع.
3. ستصبح سياسة الصين تجاه تايوان وحرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي أكثر صرامة وتمهّد الطريق لأزمة إقليمية.
4. ستكثّف تايوان جهودها لتوسيع نطاق الاعتراف الدولي بها. لم تتوقف جهود تايبي في هذا الاتجاه، لكن "حرب الاعتراف" لم تتجاوز الصراع الدبلوماسي. إن الولايات المتحدة هي مساعد بكين غير المتعمّد في هذا الأمر، حيث تعلن مبدأ "عدم اليقين الاستراتيجي" في كلا الاتجاهين- عدم التوضيح لجمهورية الصين الشعبية ما هي اللحظة التي تعتبر أميركا فيها نفسها ملزمة بالتدخّل في الصراع، ولكن أيضًا جعل تايوان تشك في أن الولايات المتحدة ستساعدها إذا ألقت واشنطن باللوم على تايبيه في التصعيد.

7. هل سيتعثّر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان؟

شروط زعزعة الاستقرار السياسي الداخلي في تركيا

انتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة	**مرجّح**
توطيد حزب الشعب الجمهوري حول مرشح رئاسي واحد	**مرجّح**
انشقاق في حزب العدالة والتنمية	**غير مرجّح**
عمليات أنقرة الهجومية في الشرق الأوسط وفضاء الاتحاد السوفياتي	**مرجّح**
تشديد الضغط من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي	**مرجّح**
تصاعد التوتّرات مع روسيا كمحفّز للتغيير داخل تركيا	**غير مرجّح**
تنامي الاحتجاجات الجماهيرية على غرار سيناريو 2013	**مرجّح**

8. مهرجان الاستفزاز 2022

سيتمّ تطوير التكتيكات الغربية للاستفزازات ضد روسيا. تعمل الاستفزازات كبديل للضغط القوي المباشر وكوسيلة للجذب الأيديولوجي للحلفاء. في الواقع، نجح هذا التكتيك حتى أوائل عام 2021، عندما بلغ ذروته في "تسميم المعارض الروسي نافالني". أظهرت هذه الحلقة حدود ما هو ممكن للاستفزازات: لم يكن من الممكن إضعاف شرعية القيادة الروسية، ووصل استعداد موسكو للاستماع إلى تعليمات الشركاء الغربيين إلى أدنى حدّ تاريخي.

بدأ الضغط العسكري المباشر - سلسلة من التدريبات العسكرية لدول الناتو في أوكرانيا. استخدمت الولايات المتحدة وحلفاؤها هنا "تكتيك السلامي" (التقسيم والسيطرة)، وزادوا تدريجيًا من نشاطهم العسكري في هذا البلد. بحلول نهاية عام 2021 اصطدمت هذه السياسة بـ "الخطوط الحمراء" التي رسمتها روسيا. إن كلفة أي تصادم هنا مرتفعة للغاية. لذلك نتوقع هدوءًا في دونباس والبحر الأسود وبحر البلطيق، على الأقل أثناء المفاوضات الجارية بشأن الضمانات الأمنية لروسيا من الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي. لكن بدء المفاوضات لا يزيل خطر الاستفزازات في مناطق أخرى من العالم، حيث خطر التصعيد أقلّ. في السابق كان الغرض من الاستفزازات هو نزع الشرعية عن القيادة الروسية. أما الآن فمطلوب منها تقويض مصداقية الضمانات الأمنية الروسية لإظهار ضعف روسيا. على سبيل المثال، من خلال إلحاق هزائم سياسية كبيرة بحلفاء الاتحاد الروسي في سوريا. أو من خلال تقويض السلطة غير المشروطة الآن لقوات حفظ السلام الروسية في كاراباخ. أو من خلال الأضرار الملموسة التي لحقت بالشركات العسكرية الروسية الخاصة في إفريقيا. من الممكن أيضًا توجيه ضربة غير مباشرة لروسيا من خلال الضغط على حلفائها. على سبيل المثال، في حالة يؤدّي فيها فرض عقوبات أميركية جديدة واسعة النطاق ضد روسيا إلى قطع العلاقات مع الغرب، يمكن فرض عقوبات على بيلاروسيا أو كازاخستان من أجل زيادة كلفة دعم موسكو لحلفائها بشكل كبير. قد تشمل محاولات عرقلة المفاوضات مع الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي بشأن الضمانات الأمنية

لروسيا فضائح جديدة بشأن التهديدات الإلكترونية المزعومة من بلدنا أو عناوين التدخل الانتخابي. إن قادة الدول الغربية مستعدون للمفاوضات، لكن شركاءهم الصغار في الناتو يعارضون بشكل قاطع أي اتفاقيات مع روسيا. تحتاج بولندا أو ليتوانيا إلى حجّة تسمح لهما بمطالبة الولايات المتحدة بشكل مقنع "بألا تتحدث مع الكرملين". قد يكون الشركاء الصغار للولايات المتحدة في حلف الناتو هم من يُرجّح الاستفزازات الجديدة.

9. أميركا وإيران تستأنفان المحادثات؟

من المحتمل جدًا أن تعود الولايات المتحدة وإيران في النصف الأول من عام 2022 إلى خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي. داخل إيران، ستحدّد نتيجة مفاوضات فيينا من خلال النضال من أجل دعم المرشد الأعلى لمعسكرين: حكومة تحتاج إلى رفع العقوبات؛ والدوائر العسكرية الدينية المقتنعة بقدرتها على مواجهة الضغط الأميركي من خلال الصناديق الإسلامية والقطاعات الاقتصادية. تتصاعد التوتّرات الاجتماعية في إيران جنبًا إلى جنب مع العبء الضريبي والإنفاق على دعم السلع الأساسية والبنزين. وهذا يجبر حكومة إبراهيم رئيسي، ردًا على الضغط الأميركي تحت إدارة دونالد ترامب، على السعي باستمرار للحصول على تنازلات من إدارة جو بايدن. حتى إذا فاز الجمهوريون في الانتخابات المقبلة وانسحبوا من الصفقة مرة أخرى فسيحصل الإيرانيون على مهلة مدّتها ثلاث سنوات لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد.

على المسار الإقليمي لا تتوقّع الرياض نفس الدعم من واشنطن، لذلك فهي تناقش مع إيران تطبيع العلاقات الثنائية وتسوية الصراع في اليمن. لكن "إسرائيل" مستعدة لاستخدام القوة إذا اشتبهت في انتقال البرنامج النووي الإيراني إلى مرحلة عسكرية. النجاح النسبي للمفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران ممكن في ظل غياب الاستفزازات واسعة النطاق في الشرق الأوسط. إن التهديد بانهيار الاتفاق النووي لا يتمثل في أن إيران قررت إنتاج أسلحة نووية بل أن دول المنطقة ستلجأ إلى أعمال استفزازية لحلّ مشاكلها.

شروط تهدئة الوضع حول إيران عام 2022

عودة الولايات المتحدة وإيران إلى الاتفاق النووي ورفع العقوبات عن قطاعي النفط والمالي في الاقتصاد الإيراني	**مرجّح جدًا**
الحكومة الإيرانية تحافظ على الاستقرار السياسي الداخلي في البلاد	**مرجّح جدًا**
لا استفزازات من خصوم إيران الإقليميين	**غير مرجّح**
عدم وجود استفزازات من قِبل قوات الأمن الإيرانية ووكلائها، بما في ذلك الحوادث العسكرية في الخليج العربي	**مرجّح**
التوصل إلى اتفاق غير رسمي بين إيران والسعودية لحل الصراع في اليمن	**مرجّح**
إعادة العلاقات الدبلوماسية بين إيران والسعودية	**غير مرجّح**
الحفاظ على الوضع السياسي الراهن في العراق وسوريا	**مرجّح**
حكومة طالبان في أفغانستان تتخذ إجراءات صارمة ضد الأنشطة الإرهابية والهجرة الجماعية من البلاد	**مرجّح**

تعليقات الصحافة الروسية
على زيارة السيد رئيسي

الموضوع

تعليقات من الصحافة الروسية (برافدا، كومرسانت، ميدوزا، تاس، نوفوستي) على زيارة الرئيس الإيراني السيد إبراهيم رئيسي إلى روسيا بتاريخ 19 كانون الثاني 2022.

أبرز التعليقات

- قدّمت طهران لموسكو مسوّدة اتفاقية تعاون استراتيجي مدّتها 20 عامًا عقب محادثات بين فلاديمير بوتين والرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي. وأشار رئيس الدولة الروسية إلى أن روسيا وإيران تتعاونان بشكل وثيق في العديد من المجالات، بما في ذلك مكافحة الإرهاب.
- في السنوات الأخيرة زادت التجارة بين البلدين. يرى الخبراء أن الضغط الغربي الذي تعاني منه الدولتان قد يدفع موسكو وطهران نحو تعاون أوثق، حتى في المجال الأمني.
- بالنظر إلى التدهور الكبير في العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة، ليس هناك شك في أن موسكو ستعزّز العلاقات مع إيران.
- يمكن لرو سيا وإيران التحوّل حتى إلى حلفاء، لأن كلتاهما تتعرّ ضان لـ ضغوط تتجاوز القانون الدولي. هذا يدفع روسيا وإيران والصين ودول أخرى للعمل معًا بشكل أوثق من أجل حماية أنفسهما من الفوضى.
- في الوضع الحالي، تحتاج روسيا وإيران إلى إبرام اتفاقية شراكة إستراتيجية. وهذا سيساعد في تعزيز التعاون في مختلف المجالات بما في ذلك الاقتصاد. وفي الوقت نفسه، تحتاج موسكو وطهران إلى اعتماد العملات الوطنية في التبادلات التجارية.
- اللقاء لم يعكس التقارب في العلاقات الشخصية. جلس الرئيسان على مسافة بعيدة من بعضهم البعض حيث تم فصلهما بواسطة طاولة بيضاوية طويلة وأطرافها البعيدة.
- على ما يبدو، رفض الرئيس الإيراني الحجر الصحي كما رفض إجراء فحص كورونا PCR قبل الاجتماع مع الرئيس الروسي.

- بالنسبة للسيد رئيسي، يمكن افتراض أن هذه لزيارة كانت ذات أهمية قصوى. في ظل العقوبات، لا يكاد يسافر إلى أي مكان على أي حال، لذلك لم يزعجه تهديد فيروس كورونا.
- بدا الموقف إلى حدّ ما واضحًا: رئيس دولة خاضعة للعقوبات كان ذاهبًا إلى رئيس دولة آخر خاضعة للعقوبات. كان لديهما الكثير للحديث عنه. أعتقد أنهما شعرا مسبقًا بنوع من التقارب الداخلي وحتى الخارجي.
- في الوضع الحالي عندما لم تعد الدول الغربية تعرف ما الذي يمكن توقّعه من فلاديمير بوتين وما الذي تخشاه أيضًا، اعتبر بوتين أنه يجب الاستفادة من خشية الغرب من العلاقة الاستراتيجية بين روسيا وإيران. لذلك يفضّل بوتين أن يخاف الغرب من هذا التقارب، فقد احتاج الرئيس الروسي إلى مثل هذه الزيارة إلى موسكو، على الأقلّ لا تقلّ حاجته عن حاجة إيران للزيارة.
- قدّم إبراهيم رئيسي اعترافًا قويًا: "الآن، بالطبع، نبذل جهودًا لضمان رفع العقوبات". هذا يعني أن العبء، حتى بعد 40 عامًا، بدأ في الظهور بشكل كبير، لذلك سيكون من الصعب الاستمرار بالوضع الحالي.
- في مرحلة معيّنة، قاطع إبراهيم رئيسي المفاوضات وخرج إلى الغرفة المجاورة وصلّى: لقد حان الوقت. كان لديه سجّادة معه. صلاته كانت في الطابق الثاني من المبنى الأول. هل فعلها أحد من قبله؟ لا، لم يفعلها أحد من قبل. تأكّدنا من فريق عمل المراسم الخاصّة بالرئيس بوتين وأكّدوا لنا أنّ أحدًا لم يفعل ذلك من قبل. أي أن الأول لم يكن سوى إبراهيم رئيسي!
- بالنسبة لروسيا زيارة الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي إلى موسكو ليست حدثًا عاديًا. فالرئيس الروسي فلاديمي بوتين لا يعتبر السيد رئيسي مجرّد رئيس رابع أثناء ولايته. تعتبر روسيا أنه مع وصول السيد رئيسي إلى السلطة يمكن للعلاقات بين البلدين أن تصل أخيرًا إلى مستوى جديد وتكتسب طابعًا استراتيجيًا. تنظر روسيا إلى التفاعل الروسي الإيراني الصيني على أنه مهم للغاية، فهو يشكّل بنية جديدة للأمن العالمي. والنقطة هنا ليست فقط بالتدريبات العسكرية المشتركة وممرّات النقل والتجارة بين الأقاليم أو مشاريع الطاقة وليس فقط العمل المشترك في سوريا والاهتمام بتحقيق الاستقرار والتنمية في أفغانستان بل النقطة المهمة هي أن القوى الآسيوية نفسها منخرطة في آسيا ولذلك يجب طرد الغرباء من القارّة.
- أينما ذهب رئيسي وجد كلمات لطيفة من مستمعيه. بشكل خاص سُرّ النواب بحدث رئيسي وخاصة عندما تحدّث عن التنبؤ بنهاية وشيكة لحلف الناتو.
- في دوائر الخبراء الروس، هناك اعتقاد أن شركات النفط والغاز ليس لها مصلحة في العمل في إيران وفي مشاريع البنية التحتية، فروسيا بحاجة أكثر إلى الصين بسبب أفضليّتها من حيث الكفاءة وفرص التمويل. أي لن تأتي أي شركة روسية خاصة إلى إيران. أحد الأسباب هو العقوبات الأميركية.

- لا يعاني الإيرانيون من عقدة النقص سواء أمام القوة الأجنبية بشكل عام أو أمام الغرب بشكل خاص، فهم يتمتعون بالاكتفاء الذاتي أيديولوجيًا وجيوسياسيًا.
- كان اللافت أنه في بداية المفاوضات أعلن رئيسي أنه قدّم إلى موسكو مسوّدة اتفاقية بشأن التعاون الاستراتيجي لمدة 20 عامًا، وقال إن إيران وروسيا يمكن أن تخلقا مجالًا للتعاون والمشاركة الاستراتيجية.
- • تراجع النظام العالمي الأطلسي، وبناء عالم جديد متعدّد الأقطاب، هو المهمة الرئيسية لكل من روسيا وإيران. ولكن ليس مبدأ "العدوّ المشترك" هو الذي يوحّدنا على الإطلاق؛ لن تكون الكراهية المشتركة للأنغلو ساكسون كافية بالنسبة لنا. إيران وروسيا لديهما العديد من الموضوعات والمصالح المشتركة على الساحة الدولية وفي التعاون الثنائي (علاوة على ذلك، في هذا الجزء، في كثير من النواحي، لم تتحقق بعد).
- • في بداية تشكيل الجمهورية الإسلامية لم تنجح علاقاتنا: كان آيات اللّه ينظرون إلى الاتحاد السوفياتي على أنه بلد ملحدين متشدّدين وأعداء للمسلمين، علاوة على ذلك، سرعان ما أرسلنا قوات إلى أفغانستان وكنا حليفًا للعراق، في الحرب التي أمضت فيها إيران الثمانينيات تقريبًا. وعندما بدأت العلاقات بين موسكو وطهران في التحسّن، انهار الاتحاد السوفياتي.
- الهجوم على إيران من شأنه أن يؤدّي إلى كارثة ليس فقط في المنطقة، بل هجومًا كهذا ستكون عواقبه أصعب من عواقب الحرب في العراق. ما يمنع أميركا حاليًا من الهجوم على إيران ليس رغبتها في السلام بل إدراكها مدى ارتفاع ثمن هذه الحرب وقناعتها أن مثل هذا الهجوم هو مغامرة رهيبة.
- بالنسبة لإيران من الضروري تكثيف مسار التقارب المتّبع بالفعل مع الصين وروسيا الآن: تم بالفعل توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية مع بكين، والآن حان دور موسكو.
- انضمت إيران كعضو في منظمة شنغهاي للتعاون (لم تكتمل العملية بالكامل بعد)، وتريد العمل بشكل وثيق قدر الإمكان مع الاتحاد الأوروبي الآسيوي، أي أنها مستعدة لتطوير شراكة مع بلدنا في كل ما هو ممكن. بغضّ النظر عن مدى محدودية قدراتها المالية الآن، فمن المحتمل أن تكون واحدة من أقوى وأغنى البلدان في العالم، ناهيك عن حقيقة أنها جارتنا. تستفيد روسيا من إيران الصديقة القوية والمستقلة، ومشاركتنا النشطة في عملية عودتها إلى مكانها الصحيح في العالم ستؤتي ثمارها في عدّة مجالات وخاصة على الصعيدين الاقتصادي والجيوسياسي.

تعريف "عقيدة بايدن"

الموضوع

جيك ساليفان، مستشار الأمن القومي الأميركي، في مقابلة مع مجلة "فورين بوليسي" بتاريخ 18 كانون الثاني 2022، يتحدث فيها عن روسيا والصين والعلاقات الأوروبية وعن السنة الأولى من رئاسة بايدن[1].

نصّ المقابلة

مع اقتراب ذكرى تنصيب بايدن تحدّثت إيمي ماكينون من مجلة "فورين بوليسي" مع أحد المخطّطين الأساسيين لسياسة بايدن الخارجية، وهو مستشار الأمن القومي جيك سوليفان، حول المسؤولية الأخلاقية لأميركا تجاه الشعب الأفغاني، ودور التجارة في مواجهة الصين، وما الذي يشكّل فعليًا عقيدة بايدن.

فورين بوليسي: أود الانطلاق من الأزمة الراهنة للتعزيزات الروسية قرب الحدود مع أوكرانيا. شهدنا الأسبوع الماضي هذه الجولة المكثّفة من الدبلوماسية في أوروبا. إلاّ أنّ موسكو، أقلّه علنًا، لا تظهر بوادر تراجع تُذكر. ما هي وجهة نظركم؟ وهل غيّرت المحادثات الحسابات بالنسبة لموسكو؟ وما هي المخارج التي تبحث عنها لتجنّب الحرب؟

جيك سوليفان: حسنًا، سأترك موسكو تتحدّث عن نفسها. إذ لا يمكنني التحدّث إلا باسم الولايات المتحدة. وبالنسبة لأميركا نحن جاهزون في كلتا الحالتين. فنحن مستعدون إذا أرادت روسيا المضيّ قُدمًا في الدبلوماسية، وسبق أن طرحنا بعض الأفكار والمقترحات على الطاولة لدراستها، كما أنّنا على استعداد لمواصلة مناقشة هذه الأفكار. لكن إذا أرادت روسيا سلوك طريق الغزو والتصعيد فنحن مستعدون لذلك أيضًا، وسنردّ بقوة بالتنسيق مع حلفائنا وشركائنا. لقد أعددنا أنفسنا لمزيد من الدبلوماسية، كما أننا على استعداد للردّ على العدوان الروسي. وبهذه الطريقة سنمنح أنفسنا أفضل فرصة لحماية مصالحنا ومصالح حلفائنا وشركائنا. من وجهة نظري، هناك مجال لإحراز تقدّم مهمّ من خلال الدبلوماسية بشأن القضايا الحرجة للأمن الأوروبي التي تستحق معالجة مفصّلة، ويمكن للولايات المتحدة وروسيا وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي والشركاء

[1] Amy Mackinnon, "Defining the Biden Doctrine", Foreign Policy, January 18, 2022.
https://foreignpolicy.com/2022/01/18/national-security-advisor-jake-sullivan-interview-qa-biden-doctrine-foreign-policy/

الآخرين في أوروبا الجلوس والعمل معًا والتوصّل إلى تفاهمات بشأنها. لكن سيتعيّن على موسكو أن تتّخذ قراراتها الخاصة في هذا الصدد.

فورين بوليسي: كشفت التعزيزات عن أن هذا التوتّر قديم العهد بشأن توسّع الناتو. إذ يتّبع الحلف سياسة الباب المفتوح، لكن في الحقيقة لا أحد يتوقع انضمام أوكرانيا أو جورجيا في القريب العاجل. هناك الكثير من الحديث الإعلامي بأنّ التحالف يجب أن يكون أكثر صراحة بشأن هذا الأمر، كحلّ وسطي محتمل لمعالجة مخاوف موسكو. إلى أي مدى نجحت روسيا بالفعل في إعادة صياغة الحوار حول الأمن الأوروبي وتوسيع الناتو؟

جيك سوليفان: أعتقد أن النقطة الأساسية هنا هي أن احتمال غزو روسيا لأوكرانيا لا يتعلق حقًا بحلف شمال الأطلسي أو بشيء قاله جيم بيكر أو ميخائيل غورباتشوف، بل بمزيد من الأسئلة الجوهرية. هل لأوكرانيا الحق بأن تكون دولة مستقلة ذات سيادة؟ حسب ميثاق الأمم المتحدة، نعم. وحسب القانون الدولي، نعم. ويجب علينا جميعًا كمجتمع دولي أن يكون لسان حالنا: نعم من حقها. لذا، من وجهة نظري، من واجبنا جميعًا نحن المعنيين بأن نرتقي بهذا النقاش إلى مستوى هذه المبادئ الأساسية، وهذه هي حقيقة الأمر.

أما بخصوص الناتو والأمن الأوروبي، بقدر ما يتعلق الأمر بي، فقد تحدّث الحلفاء الثلاثون بصوت واحد في بروكسل الأسبوع الماضي بشأن هذه القضايا. فلا خلاف حول هذا المبدأ. ما رأيته في اجتماع بروكسل كان تحالفًا قويًا، وأعتقد أنّ ذلك سيستمر في الأيام والأسابيع المقبلة.

فورين بوليسي: خلال الأشهر القليلة الأولى من الإدارة، كثيرًا ما تردّدت على مسامعنا الرغبة في إقامة "علاقة مستقرّة ويمكن التنبّؤ بها" مع موسكو. يشعر بعض المحلّلين أنّ الإدارة كبحَتْ نفسها قليلًا بالعقوبات على خلفية تسميم المنشقّ الروسي أليكسي نافالني. وبالنظر إلى الأمر بعد فوات الأوان، هل كان هذا هو النهج الصحيح؟ وهل كانت روسيا ستدفع بقوة لإعادة رسم الأمن الأوروبي لو اتُّبِع نهج أشدّ صرامة في وقت سابق؟

جيك سوليفان: طريفٌ نوعًا ما تفسير السببية فيما يتعلّق بأفعال روسيا. هناك جماعة تقول إن السبب هو أنّ الولايات المتحدة، والغرب وحلف الناتو ضغطوا بشدة على روسيا، وقدّموا الكثير من الأسلحة لتُنشَر على حدودها، وأثقلوا كاهلها، ولهذا السبب تتصرّف روسيا على هذا المنوال. ثم تأتيك مدرسة أخرى لتقول إنّ السبب هو أنّ الولايات المتحدة، والغرب، وحلف الناتو لم يكونوا صارمين بما فيه الكفاية، ولم يفرضوا عقوبات كافية، ولم يتّخذوا الخطوات اللازمة. ويمكنك الأخذ بهما على حدّ سواء. ما حاولنا فعله هو أن نكون واضحين جدًا بشأن أنواع الإجراءات التي سنستجيب لها وكيف سنرّد لاحقًا.

وهكذا عندما وصلنا إلى مكتبه، اتصل الرئيس بايدن بالرئيس بوتين وقال: "سأنظر في مسألة هجوم "الرياح الشمسية" السيبراني، ومسألة استخدام الأسلحة الكيميائية ضد نافالني، والتدخّل في انتخابات الـ 2020. وإذا

وجدت أنّ روسيا هي المسؤولة عن هذه الأمور، متجاوزةً خطوطنا، فسنردّ بفرض عقوبات اقتصادية". وهذا بالضبط ما فعلناه، بأسلوب حازم. ولم نكتفِ بفرض العقوبات على أفراد أو كيانات بل وصل الأمر إلى الديون السيادية على سبيل المثال.

ثم قال الرئيس إنّ هجمات "برامج الفِدية" ضد البنية التحتية الحيوية في الولايات المتحدة ليست مجرد عمل إجرامي، بل تهدّد أمننا القومي واستقرارنا الاستراتيجي، وسنردّ في حال استمرّت. وأعتقد أنّنا شهدنا خلال الأشهر القليلة الماضية انخفاضًا في هذا النشاط. ونحن نشيد بالحكومة الروسية، في الواقع، لإلقائها القبض على عدد من المجرمين المرتبطين بهجمات "برامج الفِدية" التي استهدفت الولايات المتحدة.

فورين بوليسي: حذّر قائد القوات الأميركية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، الأدميرال المتقاعد فيليب ديفيدسون، من أنّ الصين قد تغزو تايوان في غضون السنوات الست المقبلة. هل تتّفق مع هذا التقدير؟ وهل يجب أم يمكن أن تعرض الولايات المتحدة دعمها العسكري على تايوان في حالة تعرّضها لهجوم من قبل الصين؟

جيك سوليفان: إنّ الهدف الأساسي لسياستنا تجاه العلاقات بين الجانبين هو ضمان عدم حدوث ذلك أبدًا. هذا ما نحن عازمون على القيام به من خلال المزج بين الردع والدبلوماسية، ومن خلال التمسّك بالتقاليد الحزبية لسياسة الولايات المتحدة تجاه تايوان، وسياسة "الصين الواحدة"، وقانون العلاقات مع تايوان، والبيانات المشتركة الثلاثة، والضمانات الست. ولكن في الأساس، من واجبنا استخدام جميع الأدوات المتاحة لضمان عدم حدوث عمل عسكري ضد تايوان، أو تغيير أُحادي الجانب للوضع الراهن عبر مضيق تايوان.

فورين بوليسي: من الركائز الأساسية للمنافسة مع الصين المشاركة التجارية والاقتصادية. من ناحية أخرى، لقد حدّدت ما وصفته بأنه "سياسة خارجية للطبقة الوسطى" لحماية الوظائف والشركات هنا في أميركا. ألا تتعارض هذه الأفكار مع بعضها البعض؟

جيك سوليفان: لا أعتقد أنها تتعارض، لثلاث نواحٍ مهمّة. أولًا، تدور فكرة السياسة الخارجية للطبقة الوسطى بشكل أساسي حول الاستثمار في مصادر القوة في الداخل، في القوى العاملة لدينا وبنيتنا التحتية وابتكارنا وقدرتنا التنافسية. وعندما نفعل ذلك فإننا لا نخلق طبقة وسطى أميركية أقوى فحسب، بل نضع أنفسنا في مكانة تسمح لنا بالتنافس على المدى الطويل بشكل أكثر فاعلية مع الصين. وهذا بالضبط ما كان الرئيس بايدن يفعله على مدار عامه الأول. وإذا نظرتِ إلى آفاق الاقتصاد الأميركي، مقابل آفاق الاقتصاد الصيني الخارج من جائحة كورونا، أعتقد أنّنا في وضع جيد.

ثانيًا، أوضح الرئيس بايدن طوال مسيرته المهنية، بما في ذلك خلال حملته الرئاسية وإبّان تولّيه منصبه، اعتقاده بأنّ التجارة مع بقية العالم أمر جيدّ ومهمّ، ولا يوجد ما يتعارض مع ذلك ومع حماية الوظائف الأميركية. يمكن للعمّال الأميركيين، إذا ما حصلوا على الاستثمارات الصحيحة، وفي وجود ساحة لعب عادلة ومتساوية، أن يتفوّقوا على أيّ شخص في أيّ مكان. الآن يقول بايدن إنّ المهم هو القيام بهذه الاستثمارات أولًا، قبل إجراء صفقات تجارية لفتح أسواق جديدة.

إلاّ أنّه ينتهج سياسة اقتصادية دولية تركّز على الأمور التي تساعد في تعزيز القيادة الاقتصادية لأميركا، مثل الحدّ الأدنى من الضرائب العالمية، ومبادرة "مجموعة السبع" للبنى التحتية، ومبادرة "بناء عالم أفضل". وأعتقد أنّكم سترون على مدار هذا العام، مع وزيرة التجارة جينا رايموندو، والسفيرة كاثرين تاي وغيرها من الشخصيات البارزة في فريقنا الاقتصادي، مشاركة اقتصادية أعمق وأشد تركيزًا في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

فورين بوليسي: أوضح بايدن بإسهاب كيف يرى الصراع بين "الديمقراطية والاستبداد" وأنّه تحدٍ أساسي في عصرنا. كيف يمكنك، وبشكل ملموس، دعم تقدّم الديمقراطية في جميع أنحاء العالم عندما تكون دول مثل الصين وروسيا على استعداد لاستخدام الإكراه الاقتصادي، أو التواجد العسكري في الميدان كما هو الحال مع كازاخستان، للتأثير على الدول؟ كيف تجابه هذا النوع من النفوذ؟

جيك سوليفان: لا توجد إجابة واحدة عن هذا السؤال. يجب أن يكون هناك صندوق أدوات متكامل يشمل الدعم الاقتصادي للبلدان التي تواجه الإكراه الذي فرضته جمهورية الصين الشعبية على البلدان الأخرى. كما يجب بذل الجهود لمعالجة جذور الفساد في بعض المجتمعات الديمقراطية الناشئة، وعلينا أن نضع مجموعة كاملة من الأدوات للحدّ من الفساد على مستوى العالم. وهناك ما يمكن القيام به لإبراز وسائل الإعلام المستقلة والأصوات المستقلة، ومن نتائج "قمة الديمقراطيات" كانت مبادرة في هذا السياق بالتحديد.

هناك خطوات يمكننا اتخاذها فيما يتعلّق بضمان أن تكون الديمقراطيات هي من تملي قواعد التنفيذ بخصوص التجارة والتكنولوجيا من الآن فصاعدًا، بحيث تكون التكنولوجيات التي ستشكّل مستقبلنا أكثر احترامًا للحقوق وأقلّ عُرضة للاستبداد والسيطرة والهيمنة. إنها أجندة شاملة، وقد رأيتم كل عنصر فيها يلعب دورًا في "قمة الديمقراطيات" التي جمعت أكثر من 100 حكومة، بالإضافة إلى قادة القطاع الخاص والمجتمع المدني والناشطين. وعن طريق هذه الجهود المبذولة ستعمل الولايات المتحدة على تعزيز قوة الديمقراطيات والتأكيد على أنّ الديمقراطية، وليس الاستبداد، هي نوع الحكم الأنسب لتحدّيات عصرنا.

فورين بوليسي: أودّ الانتقال إلى المحور الرئيسي للعام الماضي، وهو الانسحاب من أفغانستان. بالنظر إلى المستقبل، يواجه 97 في المئة من الأفغان خطر الوقوع تحت خط الفقر، كيف ترى العقوبات الأميركية على طالبان؟ وبعد عقدين من الحرب، ما هي مسؤولية الولايات المتحدة تجاه الشعب الأفغاني؟

جيك سوليفان: لدينا مسؤولية حقيقية في تقديم الإغاثة الإنسانية للشعب الأفغاني لمحاولة تخفيف المعاناة وتعزيز آفاق بلد مستقر يمكنه توفير الاحتياجات الأساسية والفرص لشعبه. نحن أكبر مانح للشعب الأفغاني. ومن هذا المنطلق أعلنّا خلال الأيام القليلة الماضية عن دفعة أخرى من التمويل تصل قيمتها إلى 300 مليون دولار. نحن نعمل بشكل وثيق مع الأمم المتحدة وبرنامج الغذاء العالمي والمنظّمات غير الحكومية مثل لجنة الإنقاذ الدولية لمحاولة إدخال أكبر عدد ممكن من الموارد لمعالجة الوضع الإنساني هناك. ولا أعتقد أنّ ترك طالبان على هواها، بحيث لا يقومون بهذا النوع من الإجراءات من أجل حكومة شاملة وحكومة تحترم الحقوق، يتماشى مع مصالح الشعب الأفغاني على المدى الطويل. كما أنّ وضع الأموال في أيدي الكيانات والجهات الفاعلة المستقلّة التي يمكنها تحويل ذلك إلى إمدادات ذات مغزى من حيث الغذاء والدواء والضروريات الأساسية الأخرى هي مسؤولية عميقة للولايات المتحدة والمجتمع الدولي بأسره، وسنقوم بدورنا في هذا السياق.

فورين بوليسي: فهمت وجهة نظرك بشأن المساعدات الإنسانية، لكنها بالتأكيد ليست بديلًا من اقتصاد فاعل. ما الذي يجب فعله؟ وماذا تريدون من طالبان للوصول إلى خطوة رفع العقوبات؟

جيك سوليفان: حسنًا، لقد عملنا مع طالبان دبلوماسيًا، وليس من باب التحذير العلني، وقدّمنا مطالبنا، بالتنسيق مع حلفاء وشركاء آخرين، بشأن الخطوات التي نعتقد أنّ عليهم القيام بها. ولن أخوض في التفاصيل هنا لأنّني لا أريد أن أتفاوض في العلن. لكن المعايير العامة معروفة جيدًا. إنها تتعلّق بحقوق الإنسان. بالسماح لحلفاء أفغانستان من أميركا والدول الأخرى بالاستمرار بالحصول على ممرّ آمن خارج البلاد، وبمعاملة النساء والفتيات باحترام ومساواة. وبالالتزام الأساسي بعدم السماح باستخدام أفغانستان كقاعدة للإرهاب ضد أي دولة أو شعب آخر. إذن هذه هي بعض المجالات التي نناقشها معهم، ونعتقد أنه من الضروري إحراز تقدّم على هذا الصعيد.

فورين بوليسي: فلنُلقِ نظرة شاملة على ما يسمّيه العديد من المعلّقين "عقيدة بايدن". ما هو برأيك الخط الفاصل بين جميع مبادرات السياسة الخارجية الرئيسية التي اتخذَتْها الإدارة حتى الآن؟ وما هي الأفكار أو الطموحات التي تقوم عليها السياسة الخارجية لهذه الإدارة؟

جيك سوليفان: أود القول إنّ فكرتين بسيطتين للغاية يرتكز عليهما كلٌّ من كيفية تعامل هذه الإدارة مع المنافسة الجيوسياسية ومقاربة التحدّيات الكبرى العابرة للحدود الوطنية في عصرنا: المناخ وجائحة كوفيد-19، الانتشار النووي، المساواة الاقتصادية وغيرها.

أولًا، استثمارات عميقة في الحلفاء والشركاء بحيث نتصدّى لكلّ هذه التحدّيات، ونستفيد من قوّة الأصدقاء، فضلًا عن قوّتنا الخاصة.

وثانيًا، الافتراض بأنّ القوة الأميركية في العالم متجذّرة أساسًا في الداخل، وأنّ الصِلة بين السياسة الخارجية والسياسة المحلية وثيقة. والأمر بالغ الأهمية للشعب الأميركي، سواء تعلّق الأمر بالحدّ الأدنى للضرائب العالمية أو إدارة أزمة سلسلة الإمدادات أو التعامل مع المناخ أو التعامل مع الإكراه الاقتصادي الصيني. يجب الاهتمام بالعلاقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية بصرامة وإصرار. يدعم هذان الاقتراحان الأساسيان الفرضية العامة للرئيس بأنّنا في عقد حاسم عندما يتعلّق الأمر بالديمقراطية وإثبات أنّها نوع الحكم الأنسب لتقديمها للمواطنين وللتصدّي للتحديات الكبرى في عصرنا بطريقة تحسّن حياة الناس.

فورين بوليسي: لقد ذكرتَ أهمية الحلفاء والشركاء. في أوروبا كان الترقّب في أوجه بعد انتخاب بايدن. لكن هذا العام شهد تقلّبات مع أوروبا، نتيجة التوتّرات بشأن الانسحاب من أفغانستان واتفاقية "أوكوس" للغوّاصات. كيف تصف الآن حالة العلاقة عبر الأطلسي، بعد مرور عام تقريبًا على رئاسة بايدن؟

جيك سوليفان: حسنًا، أودّ أن أقول إن توصيفي لهذه العلاقة ربما يكون أقلّ أهمية مما ترينه في الواقع بأم عينك عندما تنظرين إلى الحلفاء، الحلفاء الثلاثين لحلف شمال الأطلسي، الذين يتحدّثون بصوت واحد في أزمة روسيا وأوكرانيا. التنسيق وثيق بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي داخل مجموعة العشرين وخارجها العام الماضي، بشأن التعرفات الجمركية على الحديد والألومنيوم، والتعهّدات العالمية بشأن الميثان، وقمة المناخ العالمية، ومجلس التجارة والتكنولوجيا. لقد كانت، في اعتقادي، أشهرًا قليلة استثنائية من التنسيق والتعاون العابر للأطلسي.

وأُقرّ بأنّها أعقبت فترة أثار فيها العديد من القادة الأوروبيين مخاوف بشأن مستوى وطبيعة التشاور والتنسيق في الأشهر الأولى من العام الماضي. لكن بعد أن مررنا بهذه الفترة، أعتقد أننا حقّقنا مستوى من القوة والثقة في الشراكة عبر الأطلسي وهو أمر رائع حقًا. وأعتقد أنكِ إذا ما ذهبتِ إلى المحاورين الأوروبيين اليوم فستسمعين قصة مختلفة تمامًا عما كنتِ قد سمعتِ، قبل ستة إلى ثمانية أشهر. وإن كان هذا دليل على وجود عنصر قوي فهو الإصغاء على ما أعتقد. لقد أصغينا لشركائنا وحلفائنا. سمعنا ما وجب أن يقولوه. واستجبنا لهم، وأعتقد أنّ النتائج تتحدّث عن نفسها الآن.